وزارة التخطيط
دائرة التنمية البشرية
قسم سياسات تمكين المرأة

دراسة
احتساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء

حقوق التصميم و الطباعة محفوظة لدى مديرية المطبعة
هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية2025
printing.press@mop.gov.iq

وزارة التخطيط
دائرة التنميه البشرية
قسم سياسات تمكين المرأة

دراسة احتساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء

الاشراف العام

الدكتور ماهر حماد جوهان / وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية

فريق الاعداد :

1) **الدكتورة مها عبد الكريم حمود / مدير عام دائرة التنمية البشرية / رئيسا**
2) **ا .د. عذراء اسماعيل زيدان / مركز دراسات المرأة / جامعة بغداد /عضوا**
3) **أ.م.د. صفاء علي حسين / كلية الادارة وال اقتصاد / جامعة بغداد/ عضوا**
4) **م .د. منى بعد النبي عباس / المركز الوطني للسياسات السكانية والديمغرافية / جامعة بغداد / عضوا**
5) **م .د. الاء علي مجيد / المركز الوطني للسياسات السكانية والديمغرافية / جامعة بغداد / عضوا**
6) **م .د. ورود باسم نور / المركز الوطني للسياسات السكانية والديمغرافية / جامعة بغداد / عضوا**
7) **م .د. ريام عبد الستار عبد الجبار / مركز دراسات المرأة / جامعة بغداد / عضوا**
8) **م .د. رنا طالب ياسين / مركز دراسات المرأة / جامعة بغداد / عضوا**
9) **م.م. زينب محمد / مركز دراسات المرأة / جامعة بغداد / عضوا**
10) **السيدة سحر فيض الله محمد علي / مدير قسم سياسات تمكين المرأة في دائرة التنمية البشرية / عضوا**
11) **السيد منذر سامي جاسم / ملاحظ في دائرة التنمية البشرية / عضوا**

فريق المراجعة

1-أ .د . حسن لطيف الزبيدي / خبير وطني / جامعة الفرات الاوسط التقنية
2-أ .د . وفاء جعفر المهداوي / خبير وطني / الجامعة المستنصرية

دراسة احتساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء

المقدمة:

العنف ضد المرأة هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً، ويتخذ أشكالاً متنوعة تشمل العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي. تعاني النساء في جميع الثقافات والمجتمعات من هذا العنف، مما يؤثر سلباً في صحتهنّ، ويحدّ من فرصهنّ في التعليم والعمل والاستقلال. تتجذر أسباب العنف ضد المرأة في بعض التقاليد ، والتمييز بين الجنسين، وعدم تكافؤ الفرص. لهذا، يتطلب الأمر تعزيز الجهود للحد من العنف من خلال سنّ قوانين صارمة، والتوعية المجتمعية، وتقديم الدعم اللازم للنساء المتضررات، بهدف توفير حياة كريمة وآمنة لهنّ، وتمكينهنّ من ممارسة حقوقهنّ بشكل كامل.

كما أن العنف ضد النساء يشكل تحدياً عالمياً لا يؤثر فقط عليهنّ، بل يطال المجتمعات والاقتصادات الوطنية. بالإضافة إلى الآثار النفسية والجسدية، ينتج عن العنف عن أعباء اقتصادية، تتمثل في تكاليف العلاج الطبي، والخدمات القانونية، والدعم النفسي، فضلاً عن انخفاض الإنتاجية وهدر ايام العمل والخسائر غير المباشرة للمجتمع.

يتكبد المجتمع تكاليف اقتصادية واجتماعية نتيجة العنف ضد المرأة، اذ تشمل التكاليف الاقتصادية ما يمكن احتسابه من خلال أرقام ومؤشرات واضحة، بينما يمكن تقدير التكاليف الاجتماعية استناداً إلى الآثار السلبية التي يتركها العنف على الأسر والمجتمع. وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الكلف الاقتصادية للعنف ضد النساء، وتحليل اثارها في الاقتصاد الوطني ومحاولة تقدير حجمها من خلال عرض مناهج متعددة للاحتساب والقياس، وتقديم توصيات بشأن السياسات والإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة، بما يعزز التنمية المستدامة ويحقق مجتمعات آمنة وعادلة ، بالإضافة الى ان الدراسة هي احد انشطة البرنامج الحكومي ضمن محور حقوق الانسان وتمكين المرأة .

منهجية الدراسة :

١- الاهمية

لان العنف ضد النساء اصبح موضع اهتمام جميع الدول والمنظمات المحلية والدولية لما لهذه الظاهرة من اثار وتكاليف تتحملها الدولة والمجتمع والفرد، ولأن العراق ليس بمعزل عن الدول الاخرى ، لذا فان موضوع العنف ضد النساء بدأ يحظى في الآونة الاخيرة باهتمام الجهات الحكومية العراقية. وتأتي اهمية الدراسة من تزايد هذه الظاهرة في المجتمع العراقي لاسيما بعد انتهاكات التنظيم الارهابي في بعض محافظات العراق اجل استكمال الجهود الحكومية الرامية للحد من العنف ضد النساء من خلال اجراء دراسات بحثية متعددة ومسوحات سكانية وتجميع البيانات الإدارية لتقدير التكاليف الاقتصادية للعنف ضد النساء في العراق، كما انها تساعد في تحقيق الاتي:

١- التعرف على انواع العنف ضد النساء والانتهاكات المترتبة علية ، وبالتركيز على العنف ضد الايزيديات كنموذج

٢- تسليط الضوء على الأعباء المالية والاجتماعية التي يفرضها هذا العنف على الأفراد والمجتمع بأسره.

٣- تقديم بيانات موثوقة تدعم الجهود الرامية للحد من ظاهرة العنف تجاه النساء. تتيح هذه الدراسة لصناع القرار فهم التأثيرات الاقتصادية للعنف، مما يعزز ضرورة الاستثمار في برامج الوقاية، والتوعية، وتوفير الدعم اللازم للمتضررات. وبذلك، تسهم الدراسة في تحقيق تنمية مستدامة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وبناء مجتمعات أكثر أمانًا وإنصافًا.

٤- تسليط الضوء على المناهج العالمية المتبعة لاحتساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء.

٢- مشكلة الدراسة

تتزايد ظاهرة العنف ضد النساء وتأثيراتها السلبية المتعددة على المرأة والاسرة والاقتصاد والمجتمع سيما فيما يخص النساء الايزيديات ، على الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة العنف وتعزيز حقوق المرأة في جميع المجالات مما يؤدي الى ارتفاع الكلف الاقتصادية للعنف وتباطئ معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض

مستويات الانتاجية وتدهور الصحة العامة والصحة النفسية ، مما برز الحاجة الى فهم اعمق لهذة الظاهرة وتفسير اسبابها وقياس اثر تكاليف العنف على مسارات التنمية المستدامة في العراق .

٣- فرضية الدراسة: ان تكاليف العنف ضد النساء تؤثر سلبا على مسارات التنمية المستدامة وتهدد الانتاجية وفرص التعليم والعمل وتزيد من العبء على القطاع الصحي والنظام القضائي والتماسك الاسري والمجتمعي.

٤- اهداف الدراسة:

تهدف دراسة احتساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء إلى تحقيق عدة غايات رئيسية، تشمل:

١. التعرف على ماهية العنف ضد النساء واشكاله، لتعزيز الوعي بخطورتها على الاسرة والمجتمع.
٢. السعي لوضع منهاج تقدير التكاليف المباشرة للعنف مثل تكاليف الرعاية الصحية، والخدمات القانونية، والمساعدات الاجتماعية، والتكاليف غير المباشرة كفقدان الإنتاجية.
٣. اظهار تأثير العنف على معدلات النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي مما يدفع الحكومة الى رؤية ابعاد مشكلة العنف تجاه النساء لوضع حلول جذرية لها.

٥- منهجية الدراسة :

ان المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة بدقة وموضوعية من خلال جمع البيانات المتعلقة بها، ثم تحليل هذه البيانات لفهم العوامل المؤثرة في الظاهرة والعلاقات القائمة بينها. يتيح هذا المنهج توضيح خصائص الظاهرة وتقديم تفسير شامل للعوامل التي تؤدي إلى نشوئها أو تطورها.

المحور الأول

العنف ضد المرأة... المفهوم والاشكال

أولا: مفهوم العنف ضد المرأة

عرف قاموس اكسفورد **العنف** بأنه " ممارسة القوة البدنية لأنزال الأذى بالأشخاص و الممتلكات، ويحدد قاموس ويستر سبعة معاني للعنف تتراوح بين المعنى الدقيق نسبياً والذي يشير الى استخدام القوة الجسدية بقصد الإيذاء، والمعنى المرتبط بالحرمان من الحقوق عن طريق الاستخدام غير العادل للسلطة أو القوة، مروراً بمعاني أخرى تشير جميعها الى الهجوم والعدوان واستخدام القوة الجسدية .(زيدان، ٢٠١٦، ص ١٦٦-١٦٧)

وعرف **العنف ضد المرأة** بأنه "أي فعل عنيف يترتب عنه أو يرجح أن يترتب عليه، أذى و معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة . (أحمد، ٢٠٠٩، ص٢٣)

ويمكن تعريف **العنف ضد المرأة** على انه نوع من العنف الذي يستهدف النساء بشكل خاص بناءً على جنسهن، ويشمل أشكالًا متعددة من السلوكيات الضارة التي تتراوح بين الاعتداء الجسدي، الجنسي، العاطفي، واللفظي .

كذلك يُعرف **العنف ضد المرأة** :على أنه أي فعل عنيف يتسبب في إلحاق ضرر أو معاناة جسدية، جنسية، أو نفسية بالمرأة، سواءً كان ذلك بالقوة المباشرة أو بالتهديد بالعنف أو الحرمان من الحرية بطريقة تعسفية.في سياق المجتمع العراقي، يشمل العنف ضد المرأة السلوكيات التي قد تكون مقبولة أو مبررة اجتماعيًا وثقافيًا، مثل: (الزهري، ، ٢٠٢١ ، ص ٣٦٨)

- ضرب الزوج لزوجته.
- ضرب الأب لبناته.
- التمييز في العمل على أساس الجنس بدلاً من الكفاءة.
- السلوكيات التي تنتهك خصوصية المرأة دون عواقب قانونية.

هذه الأفعال تندرج تحت مفهوم العنف ضد المرأة وتعد مخالفة لحقوق الإنسان الأساسية والقيم الأخلاقية الجامعة التي يجب أن يكون لها مكان في المجتمعات المتقدمة والمدنية. ان تحديد هذه السلوكيات والتعامل معها بجدية يتطلب التوعية والتثقيف لتغيير الثقافات والمواقف التي تبرر أو تسهل مثل هذه الأعمال العنيفة ضد النساء.

وبناءً على إعلان الأمم المتحدة ولجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين عام ٢٠١٣، يُعرف العنف ضد المرأة بأنه أي فعل يستند إلى الجنس يؤدي أو قد يؤدي إلى إيذاء جسدي، جنسي، نفسي، أو معاناة للمرأة ، ويشمل ذلك التهديد بأفعال من هذا النوع، القهر، أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. كذلك اللجنة أيضًا تشير إلى الضرر الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن هذا النوع من العنف. (باباخان ،٢٠٠٩،ص ٧٦)

ولتوسيع نطاق التعريف، ينبغي أن يشمل **العنف ضد المرأة** السلوكيات المهينة مثل السب والشتم، الإهانة والاحتقار، والتدخل في حريتها وإجبارها على فعل ما لا ترغب فيه، مما يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات فورية أو آثار مستقبلية على المرأة . ويعكس الجهود الدولية المستمرة لمكافحة العنف ضد المرأة والتأكيد على أهمية حماية حقوق المرأة وتحقيق المساواة الجنسية في جميع أنحاء العالم **(حسن،٢٠٠٣، ص ١٣)**.

ثانيا: اشكال العنف ضد المرأة

يتخذ العنف ضد المرأة اشكال كثيرة ، نذكر منها ما يأتي:

١- العنف الجسدي (البدني)

العنف الجسدي هو أحد أبرز وأشد أشكال العنف ضد المرأة، ويتضمن أي إيذاء يتسبب في حدوث إصابات بجسم المرأة. يمكن أن يتضمن هذا النوع من العنف افعال الضرب، الإمساك بعنف، لوي اليد، رميها أرضًا، الخنق، الحرق، الدهس، استخدام الأسلحة، وأنواع أخرى من الإيذاء الجسدي البدني.

وتشمل الإساءة الجسمية أيضًا الأفعال التالية التي تستهدف جسم المرأة مباشرة: الصفع، الركل، رمي الأجسام الصلبة، استخدام الأدوات الحادة، التلويح بالأدوات، والتهديد باستخدامها. هذه الأفعال تصيب جسم المرأة بشكل مباشر ويمكن أن تتسبب في إصابات جسدية خطيرة (العبيدي،٢٠١١، ص ٤٣).

وتبين تقارير الامم المتحدة وتلك الخاصة بكل بلد ان العنف الموجه ضد المرأة ليس على مستوى واحد في جميع البلدان وان هناك اختلافاً في اشكال العنف الجسدي ضد المرأة حسب اختلاف المجتمع والبيئة والعادات والتقاليد وحتى في اختلاف القوانين، واهتمت بعض الدراسات بفحص تقارير الشرطة عن حوادث العنف داخل الاسرة واتضح منها ان حوالي ٥١% من حالات العنف الاسري خاصة الاساءة البدنية تقع على الزوجات، كما اهتم بعض الباحثين بدراسة الإساءة البدنية التي تقع على المرأة بصفة عامة سواء داخل الاسرة او خارجها في المجتمعات المحلية، واشاروا الى ان المرأة اكثر فئات المجتمع تعرضا للإساءة وبصفة خاصة في الاسرة. (إبراهيم، ٢٠٠٨، ص٢٠٣)

٢ – العنف النفسي العاطفي

العنف النفسي أو العاطفي ضد المرأة يشمل جملة من السلوكيات والأفعال التي تستهدف النفس والعقل والشعور بالقيمة لدى المرأة، ويمكن أن يكون هذا النوع من العنف مدمرًا على المدى الطويل لأنه لا يترك آثارًا ظاهرة فقط، ولكنه يؤثر أيضًا على صحة النفس العامة والتقدم الشخصي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة. من الأمثلة على العنف النفسي (الحجامي،٢٠٠٦، ص ٣٧) :

أ- **الإهانة والاستخفاف:** يتضمن ذلك استخدام الألفاظ النابية، الإساءات اللفظية، التهكم، وتقليل شأن المرأة بشكل متعمد.

ب- **التحكم والقيود:** يشمل ذلك فرض القيود على حرية المرأة، وإلزامها بقواعد صارمة تتعلق بمظهرها أو سلوكها، ومنعها من اتخاذ قراراتها الخاصة بشأن حياتها.

ت- **التهديد بالعزلة الاجتماعية:** يتمثل ذلك في تهديد المرأة بفصلها عن أهلها وأصدقائها، أو تجريدها من الدعم الاجتماعي.

ث- **الإهمال العاطفي:** يشمل عدم تقديم الدعم العاطفي المطلوب أو عدم التعبير عن الاهتمام أو الاهتمام السلبي.

ج- **التلاعب العاطفي:** يتضمن استخدام المشاعر الشخصية للسيطرة على المرأة، مثل إثارة الذنب أو الخوف أو الشعور بالاضطراب (النصراوي ،٢٠١٩، ص ٥١) .

٣- سلوكيات السيطرة

أن العنف ضد المرأة هو سلوك يقوم به الشخص المرتكب للعنف لقناعته الشخصية بأنه يتولى شؤون المرأة، لاعتباره أنه يملكها ومن حقه السيطرة عليها والتحكم فيها بالأشكال كافة والتحدث بلسانها. يشمل هذا السلوك العديد من التصرفات، مثل (Oprica, V. 2008, p28) :

أ- عدم السماح للمرأة بمغادرة المنزل أو رؤية الأهل أو الأصدقاء.

ب- الإصرار على معرفة أماكن تواجدها طوال الوقت.

ت- الاشتباه والشك بخيانتها للزوج.

ث- عدم السماح لها بالحصول على الخدمات الطبية بدون أخذ موافقته.

ج- عدم إعطائها النفقة وترك مسؤولية المنزل عليها وحدها.

٤- العنف الجنسي

يتضمن مفهوم العنف الجنسي ضد المرأة العديد من الأشكال والتصرفات التي تهدف إلى استغلال جنسي للمرأة دون موافقتها أو بالإكراه، ويشمل ذلك:

أ- **الاغتصاب :(Rape)** وهو فرض الجنس بالقوة أو بدون موافقة المرأة.

ب- **الاستغلال الجنسي :(Sexual Exploitation)** ويشمل الاستخدام الجنسي للمرأة بمنظور تجاري أو استغلالها جنسياً دون موافقتها الحرة.

ت- **الإكراه الجنسي :(Sexual Coercion)** ويشمل الضغط أو التهديد لإجبار المرأة على ممارسات جنسية تحت ضغط الخوف أو القهر.

ث- **التحرش الجنسي :(Sexual Harassment)** ويشمل الأفعال الجنسية غير المرغوب فيها مثل التعليقات الجنسية المهينة، واللمس غير المرغوب فيه، وغيرها من السلوكيات التي تعد انتهاكاً لكرامة المرأة.

ج- **الإساءة الجنسية :(Sexual Abuse)** وتشمل هذه الأعمال التي تستهدف المرأة جنسياً بدون موافقتها مثل الاعتداءات الجنسية ضمن اطار الزواج أو خارجه. اذ يتعرض العديد من النساء لهذه

الأشكال من العنف الجنسي سواء داخل العلاقات الزوجية أو في السياق الاجتماعي والمهني، مما يسبب لهن آثاراً نفسية وجسدية خطيرة. **(Bennice, J.& others, 2003, p16)**

ويحاط هذا النوع من العنف عادةً بالتكتم الشديد حفاظاً على سمعة الاسرة ومستقبل افرادها , ولذا فأنه لا يصل الى القضاء او الشرطة الا نادراً , ويمثل التحرش بالنساء ظاهرة شائعة في معظم انحاء العالم , وفي تقرير الامين العام للأمم المتحدة عن دور المرأة في التنمية , اشار الى ذلك بأن العنف ضد المرأة ما زال يشكل الهاجس الرئيس للإنسان وعقبة امام التنمية المستدامة , ويعد الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي اكثر انتشاراً وهو احد اسرع مجالات الجريمة المنظمة نمواً , اذ ان النساء الفتيات اللواتي يُتاجر بهن يتعرضن للعنف وينتهك مالهن من حقوق الانسان انتهاكاً جسيماً , وتشهد ذلك في حالات الصراع المسلح والحروب وما يعقبها من تطرف وارهاب حيث تتعرض النساء والفتيات بشتى ظروف العنف ولاسيما العنف الجنسي والاستغلال الجنسي **(دنكال تشابل ، ١٩٩٨ ، ص ٣٦)** .

وهناك اشكال أخرى للعنف ضد المرأة نذكر منها بإيجاز :

١. **جرائم الشرف** : جريمة القتل ترتكب غالباً من قبل أحد أفراد الأسرة أو أقرب الأقارب ذكوراً، تجاه إناث في الأسرة نفسها، بسبب اعتداء الأنثى بطرق مخالفة للأخلاق، مثل الزنا أو العلاقات غير الشرعية.
٢. **العنف الاجتماعي** : يُعدّ فرض الحصار الاجتماعي على الفتاة من أكثر أشكال العنف الممارس ضد المرأة في المجتمعات، حيث يهدف إلى تقييد فرصها للتفاعل والتواصل مع العالم الاجتماعي الخارجي.
٣. **الاتجار بالمرأة** : يرمز الاتجار بالمرأة إلى استغلال وتجارة النساء على نطاق واسع في أغراض مثل العمل القسري والدعارة والاستغلال الجنسي، مما يمثل انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان ويعد موضوعًا لاهتمام دولي شديد.

كذلك تعرّف الأمم المتحدة الاتجار بالبشر على أنه نقل أو استقطاب أو استضافة أو استقبال الأفراد باستخدام التهديد بالقوة أو الاستخدام القسري أو أشكال أخرى من الضغط مثل الاختطاف أو الاحتيال أو

الاستغلال، بما في ذلك استغلال السلطة أو الاستغلال في حالة الضعف. يمكن أن يشمل ذلك أيضًا إعطاء أو استلام مبالغ مالية أو مزايا للحصول على موافقة الأفراد للسيطرة عليهم لأغراض الاستغلال. وقد يشمل الاستغلال، على سبيل المثال لا الحصر، استغلال الدعارة أو أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي، والاستغلال في العمل القسري أو الخدمة، والاستعباد أو الاسترقاق أو الممارسات المشابهة للرق، ونزع الأعضاء.

٤. **العنف التعليمي** : العنف التعليمي يشمل أعمال القمع التي تؤثر سلبًا على حق الفتاة في التعليم، منها حرمانها من الحصول على فرص التعليم، التهديد بوقف تعليمها، إجبارها على ترك الدراسة، أو التسبب في تحديد مسارها التعليمي بطرق تتعارض مع رغبتها الحقيقية (Campbell J.& Lewandowiski, L. ,1997, p36)

٥. **زواج القاصرات المبكر** : زواج الأطفال أو زواج القصر هو عملية تزويج الأطفال دون سن البلوغ، التي عادةً ما تكون ١٨ عامًا. يشهد هذا النوع من الزواجات أن الغالبية العظمى من الأطفال المتأثرين بها هم الفتيات، ويحدث غالبًا في سياقات اجتماعية واقتصادية منخفضة.

٦. **الزواج بالإكراه القسري** : ويقصد به تزويج طرف أو جميع الأطراف دون موافقتهم أو استشارتهم، ويمكن أن يشمل النساء والفتيات. وان الزواج بالإكراه يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان وخاصة حق الحصول على الحرية والاختيار. ويشمل ذلك أيضًا الزواج المرتب للأطفال منذ الصغر، والذي غالبًا ما يتم بغرض تحقيق مكاسب مادية أو اجتماعية للأطراف المعنية دون مراعاة إرادة الأطفال.

٧. **تشويه الأعضاء التناسلية للإناث** : يشمل هذا المصطلح جميع الممارسات التي تتضمن إتلاف أو إلحاق أضرار بأعضاء التناسل الأنثوية بشكل عمد وبدون دوافع علاجية، وهذه الممارسات لا تعود بأية منافع صحية على الفتيات والنساء.

٨. **حرمان المرأة من الميراث** : يعني حرمان المرأة من حصولها على حصتها المشروعة من الميراث، سواء كان ذلك بقرار من صاحب الأموال أثناء حياته أو عند توزيع التركة، حيث يتم التمييز بين الاناث والذكور في التقسيم.

٩. **العنف المتصل بالمهر** :يشمل هذا النوع من العنف الاستغلالي تصرفات مثل سرقة أموال الزوجة أو مشغولاتها الذهبية دون علمها، وذلك بما يمثل شكلًا من أشكال السيطرة والتحكم داخل العلاقة الزوجية.

١٠. **قتل النساء** : يشير إلى قتل المرأة بشكل عمد، وغالبًا ما يكون ناتجًا عن معتقدات خاطئة أو اعتقادات متشددة ترسخت في بعض الثقافات أو المجتمعات (**H. Harrington Cleveland& others,2003,p16**)

المحور الثاني

أسباب العنف ضد النساء

غالبا ما تلجأ الدراسات حول هذه الظاهرة إلى تصنيف العوامل المرتبطة بالعنف إلى عوامل اجتماعية تتعلق بالشخص مرتكب العنف وعوامل تتعلق بالضحية وعوامل أخرى تتعلق بالمجتمع. وقد أشارت نتائج أطروحة الدكتوراه حول العنف الأسري –ظاهرة ضرب الزوجات إلى إن ٢.٧١ ٪ من المبحوثات يعتقدن بان المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الزوج سبب للعنف، كما أشارت ٣.٦٢ ٪ إلى تعاطي الزوج للكحول والمواد المخدرة سبب للعنف، وأكدت ٧.٥٥ ٪استخدام الزوج للعنف كحق من حقوقه التي نص عليها الدين. أما العوامل الخاصة بالزوجة فقد أيدت ٥٢٪من المبحوثات إن تعاملهن غير الجيد مع أزواجهن كان سببا للعنف، أما العوامل الخاصة بالأسرة فقد كشف٥٤ ٪من المبحوثات ان أزواجهن تعرضوا للعنف في أسرهم عندما كانوا صغارا وان ٥٧ ٪ منهن قد شاهدن ابائهم وهم يمارسون العنف ضد أمهاتهم.

ومع استمرار عناصر الثقافة الابوية السائدة وتدني المستوى التعليمي يزيد من نزعات ممارسة العنف لدى الرجال ضد النساء، يضاف الى ذلك نقص الوعي في الحقوق والواجبات واستمرار القمع او التهميش السياسي وغير ذلك من الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية التي شجعت على ممارسة العنف وضعف القدرة على مقاومته.

وبشكل عام يمكن تصنيف عوامل واسباب العنف ضد المرأة الى:

١- **اجتماعية:** يعد العنف ضد المرأة ظاهرة معقدة ومتأصلة في المجتمع القائم على المعتقدات والتقاليد والعادات الاجتماعية التي تشجع وتعضد السلطة الذكورية، وكان للتطورات السريعة التي حدثت في المجتمع العراقي الاثر الواضح في زرع انماط سلوكية جديدة لها جوانب سلبية، من حيث ان المجتمع العراقي يحوي بناءا تقليديا قائما على تفوق الذكر وتدني الانثى، فانهيار التكافؤ الاجتماعي بين الجنسين وما يستتبعه من عدم تكافؤ الحقوق يعني خللا اجتماعيا ما سيستتبع ذلك بالضرورة افراز علاقات عنف بين الرجل والمرأة، ولقد افرز البناء الاجتماعي القائم على السلطة الابوية ما يسمى بثنائية (القوة والضعف) والتي تسهم في دراسة العنف الاسري والتي تعد من العوامل الاجتماعية المشكّلة للعنف ضد المرأة، فالأسرة بناء هرمي يعتمد بصورة تقليدية على النوع والجنس والعمر وكيفية توزيعه للموارد المالية، وعادة فان من يمتلك النصيب الاكبر من الموارد هو الذكر البالغ، وتفرض العادات والتقاليد السائدة في المجتمع على اعضاءه نماذج سلوكية معينة تجعل للقوة البدنية اهمية كبيرة، فالأولاد يتعلمون انهم يجب ان يكونوا اقوياء لان القوة هي احد مقاييس الرجولة،

بينما تعلم البنات ان يكن رقيقات وجميلات وضعيفات، بكلام اخر تلعب التنشئة الاجتماعية دورا مهما في تشكيل شخصية أنثوية مغايرة تماما لشخصية الرجل، كما تلعب الخلافات الزوجية والصراع بين الزوجين كالزواج بأخرى او الرغبة في الانفصال والانتقام بالمساهمة في العنف ضد المرأة، كما ان الزواج دون موافقة الاهل يفقد الفتاة الحماية المتوقعة من اهلها في حال تعرضها للعنف(**زكريا، ٢٠٠٤، ص١٦**)

٢- **ثقافية:** من اكثر العوامل التي تلعب دورا في تفسير العنف ضد المرأة هي العوامل الثقافية، فالثقافة السائدة لا تعترف الا بدور الفتاة كزوجة او ربة بيت، ويسمح لها بالتعليم والعمل فهذا من اجل تحسين فرصها بالزواج وعلى ان لا يتعرض هذا الوضع على دورها الاساسي في خدمة الزوج ورعاية الابناء، اما اذا تأخر سن الزواج او انها تزوجت ولم تنجب او تزوجت وانجبت اناثا او طلقت او ترملت فان ذلك كله يجعلها موضع رثاء من اعضاء المجتمع بغض النظر ما تكون قد حققته من مكانة مهنية او عما حصلت عليه من درجات علمية، اي ان مكانة المرأة في المجتمع تتحقق من خلال الرجل في ظل نظام الاسرة والزواج، وتهدر البنية الثقافية حقوق المرأة عامة وتحقر من شانها، ونظرة المجتمع الى المرأة كمتاع او متعة خاصة لا كيان لوجودها المعنوي والانساني فيعد الموروث الشعبي هو احد الروافد العامة في تحديد بنية الثقافة السائدة والذي يحمل الكثير من المضامين التي تكرس قيما ومعايير تدعوا الى قهر المرأة وتحجيم شانها في الاسرة، والامثلة الشعبية كثيرة على ذلك، كما ان الاعتقاد بالخرافات والسحر وما شابه مما يزيد الشك والارتياب ويرفع من احتمالات العنف.

٣- **اقتصادية:** تعد العوامل الاقتصادية اهم عوامل العنف الاسري بصورة عامة والعنف ضد المرأة بصورة خاصة، حيث يشير الباحثين في مجال العنف ضد المرأة ان ما تعانيه المرأة من اساءة الى عوامل عديدة منها الفقر والبطالة وقلة الدخل والاحباطات والازمات الاقتصادية، ويذكرون ان العنف ضد المرأة بما فيه الاغتصاب يأتي نتيجة الفقر والحرمان. (مشكور، ١٩٩٧، ص١١٩)

وترتفع معدلات العنف في المجتمعات التي لا يكون فيها تقاسم صحيح لثرواتها ويوجد بها تفاوت بين الدخول بقدر كبير وعدم تكافؤ الفرص والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتتمثل العوامل الاقتصادية بتدني معدلات النمو الاقتصادي مع ارتفاع معدلات النمو السكاني حيث تتدنى حصة الفرد من الناتج المحلي خاصة مع التفاوت الكبير في توزيع الثروة مما يؤدي الى بطالة الرجل خاصة اذا كان المعيل الوحيد للأسرة، كما ان النساء اللواتي لا يعملن يكنّ اكثر تعرضا للعنف.

ويمكن ان تسبب البطالة شعور الزوج بانه ليس رجلا، وذلك بسبب عدم قدرته على اشباع حاجات اسرته وبالتالي قيامه بضرب زوجته ليظهر امام اسرته بان القوة ما زالت لديه، فعلاقة الفقر بالعنف ضد المرأة

علاقة تفاعلية فهي تسير في مركب دائري من السببية، فالفقر يمكن ان يكون عاملا اساسيا في العنف ضد المرأة والعكس صحيح ونجد ذلك مثلا العنف الذي يمارس ضد المرأة وعلاقته بالفقر من خلال الاتجار بالسيدات في اوروبا الشرقية واوضاع الاناث في العمل في باكستان ومصانع السجاد في نيبال (عمر، ٢٠١٠، ص١٨٩). وهكذا فان العنف ضد المرأة عامل رئيسي في فقر المرأة والفقر بصفة عامة، ولإيضاح هذه الفكرة نستطيع ان نوضحها من ثلاثة مستويات: الفرد، المنزل والمجتمع. فبالنسبة للمرأة فان العنف ضدها والاعتماد الاقتصادي نجد ان العنف يساعد على تعميق اعتماد المرأة الاقتصادي على الرجل، وهذا ما يجعلها عاجزة عن مقاومة هذا العنف، وعلى مستوى المنزل فان العنف ضد المرأة يقيد من اختياراتها ويحد من انتاجها وكل ذلك يضعف من صحة المرأة وصحة اطفالها، اما الفقر على مستوى المنزل تكون له عواقب اكثر لو نظرنا الى ما وراء الاداء والمنزل وانتقلنا على المجتمع بنحو اكبر، حيث نجد ان العنف ضد المرأة يعوق من فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية.

٤- **سياسية:** تمثلت العوامل السياسية بانخفاض تمثيل المرأة في مراكز اتخاذ القرار كالسلطة السياسية والقضائية والاعلام مما يبعدها عن التأثير في القرارات الخاصة بها ومنها تلك المتعلقة بمعالجة العنف الاسري والعنف ضد الزوجة، كما ان ضعف التنظيمات السياسية للنساء اثر في ان تمارس الضغط على الجهات الحكومية والقضائية لاتخاذ القرارات المناسبة لتحسين اوضاع المرأة ورفع الظلم عنها، اضافة الى ذلك عدم وجود اهتمام كافي وموازي من قبل السلطات السياسية لقضايا العنف الاسري، ومن ثم نقص الوعي بحقوق الانسان ومنها حقوق المرأة، وهذا النقص في الوعي يشمل الرجال والنساء على السواء، لكن النساء عادة اقل وعيا بها بحكم تدني المستوى التعليمي للمرأة وملازمة معظم النساء البيت دون الخروج للعمل او المشاركة في الحياة السياسية والعامة.

٥- **قانونية:** يلعب عدد من العوامل المتعلقة بالقوانين ادوارا متفاوتة في انتشار العنف الاسري، فنذكر منها ما يتعلق بالقوانين التي تميز بين الرجل والمرأة كحقوق الحضانة والاعالة والضمانات الصحية والاجتماعية وغيرها، وعدم معرفة القوانين من قبل النساء بصورة واسعة مما يجعل المرأة تعتبر ممارسة الرجل للعنف ضدها امرا طبيعيا او على الاقل لا تستطيع حياله شيئا وتتمثل ايضا بعدم كفاية القوانين التي تحكم الاعتداءات على المرأة، فمعظم القوانين تتساهل في معاقبة المعتدي على المرأة بل تبرره احيانا كالقول انه يقصد التربية، اضافة الى ذلك عدم وضوح بعض المفاهيم قانونيا (الاساءة الجنسية

او التحرش الجنسي مثلا) واخيرا العزوف عن التعامل مع الجهات الامنية فيما يتعلق بمشكلات العنف الاسري واعتبار مثل هذه المشكلات قضايا تخص الاسرة لا يجوز لجهات اخرى التدخل فيها.

المحور الثالث

الاثار السلبية للعنف ضد المرأة

للعنف ضد المرأة اثار صحية واقتصادية واجتماعية يمكن توضيحها بشيء من التفصيل كما يأتي:

اولاً/ الاثار الصحية:

ان العنف ضد المرأة يؤثر على صحة المرأة واطفالها بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فالصحة عامل اساسي في الفقر المادي وبصورة اوسع في الفقر الانساني وفي دراسة سابقة ان العنف ضد المرأة يسبب المرض والعجز بين النساء في الاعمار التي تتراوح ما بين(١٥ – ٤٤) وذلك بالمقارنة بالوفيات التي تحدث نتيجة امراض الملاريا والسرطان وحوادث المرور والحروب (شوقي، ٢٠٠٢، ص٣٦٥) بالإضافة الى ان العنف ضد المرأة سبب مباشر لحدوث الاذى واعتلال الصحة والموت ويؤثر العنف ضد المرأة على صحتها بطرق غير مباشرة، فعلى سبيل المثال الحمل غير المرغوب فيه وما يحمله ذلك من مخاطر صحية تنشأ نتيجة لعملية الاغتصاب. ومن التأثيرات الاخرى انتقال الامراض عن طرق الممارسات الجنسية مثل الالتهاب الكبدي الوبائي ومرض الايدز، وان ممارسة الايذاء على مدار السنين ضد المرأة يؤثر سلبا في المرأة ويسبب لها حدوث مشاكل صحية، وبالنسبة لبعض النساء فان عبئ الايذاء يكون كبيرا لدرجة لا تجعلهن يستطعن ممارسة حياتهن بصورة طبيعية، فالعنف الاسري ربما كان من الاسباب التي تؤدي الى الاكتئاب والانتحار. كما ان العنف ضد المرأة عامل اساسي في وفيات الاطفال، لان المرأة التي تتعرض للضرب ربما تفقد الجنين نتيجة للإجهاض او ولادة جنين ميت او ولادة طفل غير مكتمل النمو. (**Geraldine Terry, January 2004, p.64-65**)

ثانياً/ الاثار الاقتصادية:

ان النتائج الصحية السلبية للعنف ضد المرأة في حالات كثيرة تقودنا الى نتائج اقتصادية سيئة بالنسبة للمرأة، وهذا ما يُظهر لنا انخفاض انتاجية المرأة، ومن الاثار الاقتصادية السببية بالنسبة للمرأة ذلك العنف الاسري على سبيل المثال الذي ربما يجبر المرأة على ترك المنزل والذهاب الى الاعمال منخضة الاجر وذلك للعيش. ومن ناحية اخرى فان العنف الممارس ضد المرأة يمكن ان يمنع المرأة من العمل خارج المنزل، وهذا يمكن ان يأخذ شكل التحرش الجنسي بالمرأة في الاسواق والشوارع او حتى في اماكن العمل، وهذا ما اشارت اليه منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٩ ان كثيرا من السيدات اكتشفن انه لا يوجد امان للعمل في مجال البيع في الاسواق، او ممارسة اي نشاط اقتصادي خارج المنزل خوفا من ممارسة العنف ضدهن، فالعنف ضد المرأة

يعزز من استبعادها وعزلتها عن مجتمعها، وفي احوال اخرى فان العنف ضد المرأة ربما يمنع المرأة من التحكم في حاجاتها الشخصية، ففي جنوب اسيا فان المرأة تمنع من الاحتفاظ بحقوقها المادية الموروثة مثل الارض او يتم اجبارها للتنازل الى الرجل خوفا من تعرضها للتهديد من جانب اعضاء الاسرة من الذكور على سبيل المثال الازواج او الاخوة.(**عبد ، ٢٠٠٨، ص٥٧**)

نستطيع ان نقول ان التفكير حول العنف ضد المرأة في ضوء الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية يظهر لنا تأثيره في كل قطاعات المجتمع وليس على المرأة فقط والتي تعد الضحية الاولى لهذه الظاهرة، فالتكاليف العامة المباشرة تشمل نفقات مرتبطة مباشرة بالعنف مل العلاج الطبي والاستشارة النفسية وخدمات العدالة الجنائية وتوفير مسكن للمرأة وأطفالها،

اما التكاليف غير المباشرة فيمكن تلخيصها بالاتي

١- الاثر على تخصيصات الموازنة العامة للحد من ظاهرة العنف

٢- تغيير مسارات الانفاق العام

٣- التأثير على معدلات النمو الاقتصادي

٤- التأثير على مستوى الانتاجية في الاقتصاد

٥- ازدياد عدد ايام الاجازات

نتيجة للعنف ضد المرأة منها على سبيل المثال انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل وانخفاض الدخل وتغيبها عن عملها وبالتالي انخفاض في الانفاق والطلب على السلع الاقتصادية اضافة الى ان ما يؤثر به ذلك العنف على التنمية البشرية، فالرجل الذي يؤذي المرأة يضعف من راس المال البشري لدى الامم التي تعتمد عليه وبالتالي يعرض التنمية البشرية للخطر، ويمكن القول ايضا انه عندما يعجز الافراد عن اشباع احتياجاتهم فان الدولة تنهار اجتماعيا واقتصاديا.

ثالثاً/ الاثار الاجتماعية:

ان العنف الاسري يصبح دائما مرتبط بالعنف الاجتماعي فاستمرار العنف من جيل الى جيل يؤثر على استخدام العنف وممارسة القوة على الاخرين سواء داخل المنزل او خارجه، فبالنسبة للبنات اللاتي يتعرضن للعنف الاسري في مرحلة الطفولة انهم سوف يكونون اكثر قابلية لتقبل العنف من والديهم، وبالتالي من ازواجهم عندما يكبرون، وهكذا ان الاولاد الذين يمارسون العنف ضد امهاتهم ربما يكون هذا بمثابة بداية لهم، وفي كلتا الحالتين فان الدائرة متصلة.

كما ان العف ضد المرأة يقيد من سلطتها ومكانتها ويعيق التقدم الاجتماعي، بل نجد حرمان الفتاة من التعليم، لأنه عندما ينتشر العنف سوف يمنع هؤلاء من الذهاب الى المدارس ويعوق من ادائهم الجيد في الدراسة بسبب خوف الوالدين على ابنائهم الاناث اثناء ذهابهم الى المدرسة وقد شهد المشهد العراقي ذلك في فترات التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ في بعض مناطق بغداد والمناطق الساخنة من الرمادي ونينوى وصلاح الدين خاصة اثناء فترة تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤.

وقد يعد العنف جرس انذار مؤشرا لفشل الاسرة في عملية التنشئة الاجتماعية الموكلة اليها وعلامة على وجود بعض اوجه الخلل التي يجب الانتباه اليها لإصلاحها في بنية الاسرة وبناء القوة فيها وطبيعة العلاقات داخلها، ومن ثم فان الوقوف على الاسباب المؤدية لحدوثه من شانه ان يضع ايدينا على عوامل الاستقرار الشخصي والمجتمعي، فضلا عن مساعدة صانعي القرارات على تبني السياسات الكفيلة بالتعامل معه بصورة فعالة وهذا ما اشار اليه دوركايم في نظريته.(**الربيعي، ص ٦١**)

المحور الرابع

العنف ضد الايزيديات : حقائق مؤلمة وتجارب الناجيات

أدى النزاع الذي أنتشر في جميع أنحاء العراق مع بداية دخول تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤ الى التسارع في دوامة العنف، وقد تم توثيق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي من قبل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي). بالإضافة الى الجهات الفاعلة الأخرى مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ومجموعة حقوق الأقليات. (تقرير حول حقوق الإنسان نصف سنوي و الموضوعة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق و المفوضية السامية لحقوق الإنسان من ٢٠١٤. ٢٠١٨. **(UNAMI/OHCHR, 2014-2018)**

لقد تعرضت النساء من الأقليات الأيزيديات و باقي النساء التي وقعت عائلاتهن تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي الى الاعتداء الجنسي و الضرب والإهانة ، ولا يزال حتى الآن أكثر من ٢٧٠٠ من النساء و الأطفال الأيزيديين في عداد المفقودين ، ربما لا يزالون في أسر تنظيم داعش الإرهابي .(برنامج الإغاثة المؤقتة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في العراق ، ٢٠٢١ ، ص٤) .

وتم أسر المئات من النساء و الأطفال الإيزيديات واستعبدوا على يد مسلحي تنظيم داعش الارهابي أبان هجومهم على سنجار. و بعد استعراض مختلف الشهادات التي جمعتها بعثة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بات من الواضح أنه في الوقت الذي تم فيه القبض على النساء والفتيات واحتجازهن منذ بداية الهجوم في أغسطس / آب ٢٠١٤ ، فإن استرقاقهن الفعلي وقع على مراحل. **(تقرير أنتهاكات داعش ، ص ١٩)**

حيث لم يكتف تنظيم داعش الارهابي بفصل الرجال عن النساء فحسب عند عزل السكان الإيزيديين بل فصل أيضاً النساء المتزوجات عن النساء و الفتيات غير المتزوجات ، وكذلك فصل الأمهات عن النساء المتزوجات اللواتي لا أطفال معهن من عائلاتهن كسبايا .

و مما سبق فإن ما تعرضت له النساء الإيزيديات يعد جرائم عنف جنسي و إبادة جماعية ، اذ يعرف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لتعريف (الإبادة الجماعية) و المعاقبة عليها عام ١٩٤٨ على أنها أي فعل من الأفعال الخمسة التالية " يرتكب بقصد دمار جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه إهلاكاً كلياً أو جزئياً . [١]

[١] ـ أنظر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، المادة ٦

و بالنظر الى ما هو أبعد من الإرهاب فإن القانون الجزائي العراقي لا يعاقب على العنف الجنسي ، و يكتنف تعاريفها الغموض و تعكس المواقف و القيم الاجتماعية [٢] و بالتالي فإن هذه الأحكام و ما يعتريها من غموض تتعارض مع أحكام القانون الدولي المعمول به تكتفي السلطات العراقية بمقاضاة المشتبه فيهم في تنظيم " داعش الارهابي بموجب اتهامات أخرى في القانون الجنائي العراقي مثل القتل و الاعتداء و الخطف إلا أن ذلك لن يكون بوجه عام نموذجاً لأحكام قانونية تتناسب مع الجرائم المرتكبة ضد الإيزيديات التي تصنف في القانون الدولي ضمن الإبادة الجماعية و جرائم ضد الإنسانية .

ومن منضور الأثر الذي خلفه تنظيم داعش الإرهابي النفسي ، البدني ، عدد ليس بقليل من الأطفال الذين ولدوا لآباء ينتمون للتنظيم الإرهابي يواجهون مستقبلاً مبهماً ، و السبب لكون أن المجتمع الإيزيدي يرفض احتضان هؤلاء الأطفال فبالتالي هنالك أطفال يجب على الدولة العراقية التعامل معهم ضمن حقوق الطفل و حقوق الإنسان مما يستوجب توفير كلف مالية لاحتضان هؤلاء الأطفال ووضع خطط لدمجهم في المجتمع .

بعد تحرير المناطق التي وقعت تحت يد تنظيم داعش الارهابي، و من خلال توقيع بيان مشترك بين منظمة الأمم المتحدة و الحكومة العراقية بتقديم التعويضات للناجيات الإيزيديات من جراء العنف الجسدي و النفسي تعمل المنظمة الدولية للهجرة في العراق على بناء القدرات للمسؤولين الحكوميين بشأن تعويض الناجين .

انطلقت العملية في نيسان / أبريل عام ٢٠١٩ عندما قدم الرئيس العراقي السابق برهم صالح مشروع قانون الناجيات الإيزيديات (مشروع قانون أولي) الى مجلس النواب لمراجعته و الموافقة عليه .

(التقييم بعد عامين من إعتماد قانون الناجيات الإيزيديات ، ص ١٢)

و كان هذا المشروع الركيزة الأساسية لقانون لاحق و هو القانون رقم (٨) للناجيات الأيزيديات و تبني مشروع قانون الأولي الذي تضمن أحكام شاملة للتعويضات بما يتماشى مع حجم الضرر الذي تعرضوا له وتضمن المبادئ الأساسية من الاحتياجات و الرعاية النفسية و الطبية و التعليم و الإسكان . وفي آذار ٢٠٢١ أقر البرلمان العراقي قانون الناجيات الأيزيديات ، لتقديم الدعم ليس فقط للنساء الأيزيديات ، و لكن للناجيات من الطوائف الأثنية و الدينية الأخرى ، اللواتي أستهدفهن تنظيم داعش الارهابي .(**حزيران ٢٠٢٢ ، ص ٣١)**

[٢] ـ أنظر قانون العقوبات العراقية رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ بالخصوص المادة (٣٩٣) المتعلقة بالاغتصاب و المادة (٣٩٦) المتعلقة بالاعتداء الجنسي و المادة (٤٠٠) المتعلقة بالأفعال المخلة بالحياء .

المحور الخامس

التكاليف الاقتصادية للعنف ضد النساء

يمكن لجميع القطاعات أن تشارك في تطوير استجابات أكثر فعالية للعنف ضد المرأة. ويمكن لخدمات مكافحة العنف، والمجموعات المجتمعية، والمدافعين عن المرأة، والناجين من العنف، وقطاع الأعمال والصناعة أن يشكلوا شراكات يمكن من خلالها إرساء عملية تشاورية مستمرة. وهذا من شأنه أن يطور سياسةً معينة و أفكاراً وبرامجية تهدف إلى خفض التكاليف الاقتصادية للعنف ضد المرأة، وزيادة فعالية البرامج والسياسات الحالية. و يمكن في هذا المحور ان نتناول عدة مواضيع أساسية ذات صلة بموضوع العنف ضد النساء ، وكما يأتي:

أولا: تصنيف التكاليف الاقتصادية للعنف ضد النساء:

هناك العديد من التحديات في تصميم الأساليب المناسبة لتصنيف التكاليف الاقتصادية المرتبطة بالعنف ضد المرأة. ويميز بعض الباحثين بين التكاليف "المباشرة" و"غير المباشرة". ويمكن العثور على أمثلة لهذا النهج في دراستين أستراليتين. بينما لا يفرق بعض الباحثين بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي تعزى إلى العنف ضد المرأة عند إجراء حساباتهم الاقتصادية.

لقد ثبت أن التعريفات الاقتصادية التقليدية للتكاليف المباشرة وغير المباشرة يصعب تطبيقها على مسألة العنف ضد المرأة. على سبيل المثال، على الرغم من أن الدراستين الأستراليتين استخدمتا التكاليف المباشرة وغير المباشرة في حساباتهما، إلا أن هناك اختلافات ملحوظة في كيفية تفسيرها وما هي التكاليف التي تم تضمينها تحت كل فئة. بمعنى لا تفرق هذه الدراسة بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف ضد المرأة.

وبدلاً من ذلك، تم تطوير إطار يميز بين تكاليف الدولة والأفراد المرتبطة بالعنف ضد المرأة. وينتج عن هذا النهج بيانات أكثر فائدة ووضوحاً.

تشمل تكاليف الدولة، على سبيل المثال، النفقات المرتبطة بحبس المغتصبين، والمتحرشين بالأطفال، والمعتدين على الزوجات. بينما تشتمل التكاليف الشخصية على خسارة الناجية لدخلها بسبب دخولها المستشفى بسبب الإصابات التي لحقت بها أثناء الاعتداء الجنسي. وتشمل أمثلة التكاليف الاقتصادية التي تتحملها أطراف ثالثة مثل تكلفة إيواء صديق تعرض للإيذاء

، أو المزايا أو المطالبات التي تدفعها شركة التأمين لامرأة تعرضت للعنف. إن التمييز بين المتضررين وأولئك الذين يتحملون تكاليف العنف ضد المرأة يسمح للدراسة بالتوصل الى آثار العنف ضد المرأة على المجتمع بشكل أكمل.

ونظرًا لأن العديد من الخدمات والوكالات والمهن والوزارات والإدارات الحكومية تتأثر بالعنف ضد المرأة، فإن تكاليف الأشكال الثلاثة للعنف ضد المرأة – الاعتداء الجنسي/الاغتصاب، وإساءة معاملة المرأة والاعتداء الجنسي على الأطفال – يتم تصنيفها تلاث مجالات اساسية وكما يأتي:

- المستوى الاول : تكاليف تتحملها الدولة
- المستوى الثاني : تكاليف تتحملها المعنفة وكل من يعاني من ضرر العنف
- المستوى الثالث : تكاليف عنف محايدة يتحملها اشخاص واطراف او مؤسسات خارج حلقة العنف ذاته

في البداية كانت الدول تستند إلى بيانات المسح المتاحة عند تقدير تكاليف العنف ضد المرأة. ، على الرغم من ان هناك أوجه قصور فيما يتعلق بكمية ونوعية هذه البيانات. ولذلك، تم استخدام عدة طرق للوصول الى تقديرات مختارة للعنف ضد المرأة. وشملت هذه الطرق المشاورات المباشرة مع الإدارات الحكومية المختصة والممثلين ومحللي السياسات في كل من الإدارات الحكومية الفيدرالية والإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، استقراء الإحصاءات الحكومية من عدد من عينات المسح للنساء في مجالات السياسة المحددة والاعتماد على المسوحات الجزئية ودراسات الحالة عندما لا تكن الأرقام الوطنية متوفرة. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضًا مراجعة المنهجيات المستخدمة في الدراسات الأخرى للتكاليف في مجالات محددة من السياسة بعناية وتطبيقها عند الاقتضاء.

(Lorraine Greaves & others, ,1995,P9–13).

وبناءً على ما سبق يمكن ذكر كل من (التكاليف المباشرة وغير المباشرة) و كذلك (التكاليف على جميع المستويات الفردي والمحلي والوطني والدولي) بشيء من التفصيل وكما يأتي:

١-التكاليف المباشرة وغير المباشرة:

١- التكاليف المباشرة:

تشمل التكاليف المباشرة تكلفة العلاج الطبي لمختلف أنواع الإيذاء الجسدي والعقلي، بما في ذلك الفواتير الطبية للجروح الجسدية، فواتير العلاج النفسي والاجتماعي، القوانين/الشرطة، فقدان الدخل بسبب التغيب عن العمل. (Commonwealth Secretariat, 2022, p10)

وتستند التكاليف المباشرة المقدرة إلى ثلاثة أنواع من النهج.

- يقوم نهج تكلفة الوحدة بتقدير تكلفة حزمة خدمة معينة مقدمة للناجية من احدى حالات العنف مثلاً (تكلفة المستشفى اليومية أو حزمة الخدمة الطبية للناجية التي تعاني من إصابات خطيرة).
- يعتمد نهج تكلفة التشغيل التناسبية على تحديد حصة الناجيات في إجمالي عدد متلقي الخدمة (على سبيل المثال، ٣٠ في المئة من إجمالي ميزانية الخدمات الاجتماعية التي يتم إنفاقها على الناجيات).
- ينطبق نهج التكلفة التشغيلية الإجمالية على خدمات ٢٤ ساعة في اليوم/٧ أيام في الأسبوع (مثل الخط الهاتفي الساخن للناجيات من العنف. (Commonwealth Secretariat, 2022, p12)

ومن أجل وضع نموذج للتكلفة المباشرة للعنف المنزلي، نحتاج إلى معرفة عدد الأشخاص المتأثرين، وعدد الأشخاص الذين يستخدمون الخدمات نتيجة للعنف المنزلي، وما مقدار هذه الخدمات التي يستخدمونها، وتكلفة كل من هذه الخدمات. ويتم التأكيد في هذا النموذج على التكاليف المباشرة التي تتحملها المؤسسات والوكالات من حيث استخدام الخدمة.

ويمكن استخدام نهجين لتقدير التكاليف المباشرة للعنف المنزلي النهج القائم على الحدوث والنهج القائم على الانتشار. وتستخدم هذه الأساليب على نطاق واسع في دراسات تكلفة المرض الناجم عن العنف. ويستخدم كلا النهجين للتعرف على تأثير العنف المنزلي على السكان ككل (أو أجزاء من السكان) وعلى الوكالات والمؤسسات التي تخدم هذه الفئة من السكان.

يقيس مصطلح "**مدى حدوث**" جميع حالات إساءة استخدام الخدمات أو استخدامها لأول مرة في فترة زمنية معينة، ويقيس مصطلح "**انتشارها**" جميع حالات إساءة استخدام الخدمات أو استخدامها التي تحدث في فترة زمنية معينة – سواء الحوادث الجديدة أو المتكررة. يعكس تقدير التكلفة على أساس الحوادث تدفق التكاليف

المرتبطة بالعنف المنزلي والتي يتم تقييمها من حيث السنة التي تبدأ فيها. ولن يشمل تكاليف جميع الإساءات التي تحدث في تلك السنة، بل تكاليف الإساءات التي نشأت في تلك السنة فقط. يعد مثل هذا النهج مفيدًا عند نمذجة تطور المرض وتكاليفه الكامنة مع مرور الوقت لأن النمط قد يكون متشابهًا في جميع الحالات. وهو أقل فائدة في تقدير تكاليف العنف المنزلي لسببين. **أولاً**، لا يوجد نمط واحد يحدث فيه سوء الاستخدام ويكون هناك حاجة إلى الخدمات. ويعتمد الاستخدام في كثير من الأحيان على ظروف متنوعة – هل المرأة موظفة، وما هي حالتها الاجتماعية، وهل لديها أطفال، وهل ترى نفسها ضحية للإساءة، وما إلى ذلك – وبالتالي، سيكون من الصعب تصميم نموذج متكامل لقياس التكاليف . **ثانياً**، إذا نجح برنامج التدخل في الحد من معدل الانتشار، فإن تقدير التكلفة على أساس معدل الانتشار لن يكون مرضياً كأداة لقياس أي تغير في التكاليف الناتج عن انخفاض معدل الانتشار.

ويقوم تقدير التكلفة السنوي على أساس الانتشار بتعيين التكاليف إلى السنة التي تحدث فيها. هذه الطريقة مفضلة لتحديد فعالية استراتيجيات التدخل لأنه بمجرد تحديد تكلفة خط الأساس، فإن أي تغيير في التكلفة (سواء من انخفاض معدل الانتشار أو انخفاض التكاليف) من سنة إلى أخرى يمكن تقييمه بعد تنفيذ التدخل الجديد. لذا يعد تقدير التكلفة على أساس الانتشار هو الأفضل.

علاوة على ذلك، هناك دراسات مبنية على السبق والتي من شأنها أن تسمح بحساب النسبة المئوية لأي خدمات مقدمة يستخدمها ضحايا العنف المنزلي او حتى مرتكبوه.

يستطيع الباحثون من خلال النهج القائم على الانتشار تحديد التكاليف المباشرة الإجمالية السنوية للعنف المنزلي من قبل المشاركين في نزاعات العنف المنزلي.

وفي الغالب يتم تقدير تكاليف الخدمات التي يستخدمها ضحايا العنف المنزلي كنسبة من جميع الخدمات المقدمة من نوع معين. والمعادلة (١) توضح مثل هذا الحساب:

$$TCdv = \sum \; pi\, Ci \;\ldots\ldots \quad (Eq.\ 1)$$

(Heidi I. Hartmann &others, 1997, P15-18).

حيث $TCdv$ هي التكلفة الإجمالية المباشرة للعنف المنزلي ضد المرأة، pi هي نسبة أولئك الذين يستخدمون الخدمة / الذين هم ضحايا أو مرتكبي العنف المنزلي، و Ci هي تكلفة الخدمة I . يتم جمع

التكاليف عبر كافة الخدمات، حيث i = ١ إلى n. هذه المعادلة أساسية ويمكن تعديلها وفقًا للبيانات المتوفرة. على سبيل المثال، إذا كان لدى الباحث تقدير تكلفة لكل طفل للرعاية البديلة بدلاً من تقدير التكلفة الإجمالية، فيمكن حساب التكلفة الإجمالية على أنها التكلفة لكل طفل مضروبة في عدد الأطفال الذين تعرضوا للعنف المنزلي والذين هم بحاجة إلى رعاية بديلة.

الّا ان هناك مشكلتان في حساب التكاليف المباشرة تتطلب المزيد من المناقشة. **أولاً**، ما الذي يتضمنه حساب Ci ؟ ، **وثانيًا**، ما هي النسبة المناسبة pi ؟ ، اذ قد يكون الجواب على هذه الأسئلة ليس بالشيء اليسير. ففي الحالة الأولى، يجب النظر إلى كل فئة من فئات التكلفة وتوصيفها على النحو التالي:

• **التكلفة الكاملة:** إذا لم يتم تقديم الخدمة على الإطلاق في ظل غياب العنف المنزلي في المجتمع، فإن التكلفة الكاملة للخدمة تعد عنفًا منزليًا. مثال: ملاجئ للنساء المعنفات وأطفالهن.

• **التكلفة الحدية** : إذا تم تقديم الخدمة حتى لو كان العنف المنزلي غائبًا في المجتمع، فيجب احتساب التكلفة الحدية أو الإضافية فقط لتقديم الخدمة للفرد كتكلفة للعنف المنزلي. مثال: تكاليف المحكمة لمحاكمة مرتكبي جرائم العنف المنزلي. غالبًا ما يستخدم الباحثون متوسط التكلفة كبديل للتكلفة الحدية حيث أن الأخيرة غير معروفة عادةً. وبما أن متوسط التكلفة عادة أكبر من التكلفة الحدية، فإن استخدام هذا المقياس يميل إلى المبالغة في تقدير التكلفة الحقيقية.

عند حساب نسبة استخدام الخدمة الناتجة عن العنف المنزلي (pi) ، قد يكون من الصعب تحديد علاقة سببية مباشرة بين العنف المنزلي والتكلفة. على سبيل المثال، قد يخضع ضحية سوء المعاملة للعلاج من مرض يتعلق بتعاطي الكحول. ويجب على المرء أن يفكر فيما إذا كانت الضحية ستخضع لهذه المعاملة لو لم تتعرض للإيذاء. إذا كان الأمر كذلك، فإن تكلفة العلاج لا يمكن أن تعزى بالكامل إلى العنف المنزلي. وهكذا، pi يجب تعديلها تنازلياً بمعامل يعكس نسبة أولئك الذين يستخدمون الخدمة والذين كانوا سيحتاجون إلى الخدمة في غياب العنف المنزلي.(Heidi I. Hartmann &others, 1997, P15-18)

ب – التكاليف غير المباشرة:

بينما تقيس التكاليف غير المباشرة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الروابط بين عملية توليد الدخل وانخفاض الطلب الفعلي بسبب فقدان أيام عمل الإناث. ويترجم فقدان أيام عمل الإناث

إلى انخفاض الدخل وبالتالي خسارة الاستهلاك الخاص، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض كل من الطلب الفعلي ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي من خلال ترابطهما في التدفق الدائري لتوليد الدخل. وتشير التكاليف المستحثة إلى مزيد من التخفيض (أي تأثيرات الجولة الثانية) في الناتج المحلي الإجمالي بسبب فقدان الطلب على المنتجات (التي لم تتأثر في الجولة الأولى) والتي تعتمد على المنتجات المتضررة بشكل غير مباشر. على سبيل المثال، قد لا يتأثر قطاع السياحة، الذي لا يشكل نوعًا أساسيًا من الإنفاق العادي، في الجولة الأولى، ولكن نظرًا لترابطه مع بقية الاقتصاد، فإنه سيتأثر في الجولة الثانية مع تأثر دخل الأشخاص غير المتأثرين. ومن المرجح أن تنخفض دخول الأسر المعيشية بسبب تباطؤ الأنشطة الاقتصادية التي تأثرت في الجولة الأولى. (Commonwealth Secretariat, 2022, p10) **ويمكن تقسيم التكاليف غير المباشرة الى نوعين من التكاليف وهي:**

- **قياس التكلفة على مستوى الاقتصاد**

ولرصد التأثيرات غير المباشرة للعنف ضد النساء والفتيات، يتم استخدام قاعدة بيانات أو نموذج على مستوى الاقتصاد. هناك ثلاثة أساليب مستخدمة على نطاق واسع لرصد التأثيرات على مستوى الاقتصاد:

• نموذج مضاعف السعر الثابت بناءً على جدول أو مصفوفة المدخلات والمخرجات (IOM).

• نموذج مضاعف السعر الثابت باستخدام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (SAM) وهي مجموعة شاملة من المنظمة الدولية للهجرة تشمل الأنشطة والسلع وعوامل الإنتاج والمؤسسات.

• نموذج التوازن العام القابل للحساب للسعر المرن – الذي يستدعي الأسواق (مثل أسواق المنتجات، وسوق العمل، وما إلى ذلك)، والمواصفات السلوكية لجميع الاطراف (مثل المنتجين والمستهلكين، وما إلى ذلك) وقواعد الإغلاق (على سبيل المثال تحديد كيفية ان تكون الحسابات متوازنة Commonwealth Secretariat, 2022, p14.

عند تحديد التكاليف الاقتصادية غير المباشرة للعنف المنزلي، يحتاج الباحثون إلى النظر في نوعين من التكاليف: **أولا**، تكلفة الإنتاجية المفقودة (على سبيل المثال، بسبب المرض، أو المثول أمام المحكمة، أو السجن)، **وثانياً**، تكلفة الوفيات. الأولى هي الأكثر بساطة بكثير. ومع معرفة توزيع المتأثرين حسب العمر وخصائص رأس المال البشري الأخرى، يمكن للباحث تقدير قيمة أيام العمل الضائعة عن طريق ضرب تلك الأيام في متوسط التعويض للعامل الذي يتمتع بتلك الخصائص.

كما يوفر مسح ***NCVS*** معلومات عن العمر والمستوى التعليمي لضحايا العنف من قبل المقربين ، ويجب أن تتضمن تكلفة التعويض هذه مقياسًا للمزايا الإضافية.

وعلى الرغم من أن الكثير من البيانات المتعلقة **بخسائر الإنتاجية** تعتمد على دراسات صغيرة الحجم وعدم توفر انتشار العنف المنزلي بين النساء العاملات، إلا أنه يمكن تقدير بعض الحسابات لهذه الخسائر الناجمة عن العنف المنزلي إذا تم وضع سلسلة من الافتراضات. ولأغراض التبسيط نستعرض المثال الاتي، اذ قدم المسح الوطني للوظائف لعام ١٩٧٥ وإعادة المسح لعام ١٩٨٥ الذي أجراه Straus and Gelles(١٩٨٧) معلومات عن عدد النساء المعتدى عليهن/غير المعتدى عليهن اللاتي فقدن وظائفهن في سنة معينة وعدد النساء اللاتي يرغبن في العمل ولكن ازواجهن لا يريدون لهن ان يعملن. وما الأجر الذي كانوا سيحصلون عليه لو عملوا؟ هل يعادل أجر المرأة المعنفة أجر المرأة غير المعنفة مع الأخذ في الاعتبار نفس خصائص رأس المال البشري؟ وبالإضافة إلى ذلك، هل تعتبر أجور النساء مقياساً دقيقاً لخسائر الإنتاجية؟ ونظراً للتمييز في سوق العمل، فإن أي مؤشر على أساس الأجور ربما يقلل من تقدير خسائر الإنتاجية بالنسبة للنساء. ومع ذلك، إذا تم وضع افتراضات حول مستويات الأجور، فيمكننا البدء في تطوير تقديرات التكلفة. و عند تقدير التكاليف المالية التي يتكبدها ضحايا العنف المنزلي بسبب فقدان الوظيفة، قد يكون من السهل تقدير خسارة الدخل (صافي استحقاقات التأمين ضد البطالة المستلمة) وتكلفة العثور على عمل بديل. ومع ذلك، هناك تكاليف لا يمكن قياسها مثل فقدان الأقدمية وفقدان إمكانية الترقية. ومن ناحية أخرى، تختلف البطالة القسرية عن فقدان الوظيفة من حيث أن هؤلاء النساء يرغبن في العمل ولكن يحظر عليهن العمل من قبل المعتدي. هناك حاجة إلى معلومتين لقياس الناتج المفقود من هؤلاء النساء غير الموجودات في سوق العمل: **الأولى**، عدد النساء اللاتي يفضلن العمل خارج المنزل، **والثانية**، الأجر الذي يمكن أن يحصلن عليه لو كنّ في السوق . ويمكن حساب الأول من خلال مسح *NFVS* بالنسبة للنساء فقط في علاقات سليمة، في حين يجب تقدير الأخير من خلال خصائص الضحية.

تتطلب عادات العمل السيئة (القدوم في وقت متأخر، والتشتت، وانخفاض الإنتاجية في العمل) أيضًا قدرًا من الإنتاجية المفقودة. وهذا أمر صعب من الناحية المفاهيمية. قد يكون لدى المرء معلومات عن متوسط مقدار الوقت الذي تغيب فيه النساء المعتدى عليهن وغير المعتدى عليهن عن العمل بسبب أيام المرض أو الوصول المتأخر، ويمكن مضاعفة هذه الأرقام بالأجور. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد مقياس مباشر للخسارة في الإنتاجية عندما يكون الشخص الذي يتعرض للإساءة موجوداً في العمل. ومع ذلك، في بعض الحالات، تترجم هذه الخسائر إلى دخل مفقود للعامل، وفي حالات أخرى تكون خسائر يتحملها صاحب العمل. كما ان هناك مشكلة مماثلة في قياس تكلفة التعطيل في مكان العمل لكل من الضحية وزملائها في العمل. وقد لا تكون بيانات الانتشار متاحة للبدء في حساب خسائر

إنتاجية الأسرة. ومع ذلك، توجد بيانات موثوقة من شأنها أن تسمح لنا بحساب خسائر الإنتاجية الناجمة عن حبس المعتدين. **ولحساب التكاليف غير المباشرة للوفيات** الناجمة عن العنف المنزلي، يمكن للباحثين عمومًا استخدام إحدى الطريقتين المختلفتين. اذ يقيس **نهج رأس المال البشري** قيمة الدخل المستقبلي للفرد وفقا للعمر والجنس، بينما يُقدر **نهج الاستعداد للدفع** القيمة التي يضعها الفرد على التغيرات في احتمالية الوفاة. والخيار الأول جذاب لأنه يعكس خسارة الناتج الوطني ويأخذ في الاعتبار أيضًا قيمة خسارة الخدمات المنزلية بسبب الوفيات: ولكنه لا يخلو من عيوبه. لا يعطي هذا النهج قيمة كبيرة لحياة الطفل أو الشخص المسن نظرًا لعدم وجودهم في سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، فهو يقلل من قيمة أولئك الذين يتعرضون للتمييز في سوق العمل من خلال دفع أجور أقل من مستوى إنتاجيتهم الحقيقي.

يقيس نهج الاستعداد للدفع القيمة التي يضعها الناس على انخفاض احتمال الوفاة. على سبيل المثال، إذا كان هناك عاملان لهما نفس المؤهلات الوظيفية، ولكن أحدهما يعمل في وظيفة أكثر خطورة من الآخر، فإن الفرق بين مستويي الأجر هو أحد قياسات القيمة التي يضعها الأفراد على انخفاض احتمال الوفاة. وبطبيعة الحال، تفترض هذه الطريقة أن الأفراد يدركون المخاطر بشكل صحيح. ويختلف هذا النهج عن السابق من حيث أنه يشمل جميع جوانب الرفاهية، وليس فقط الدخل المفقود. ومع ذلك، فإن بناءه أكثر صعوبة بكثير، ويؤدي إلى تقديرات متنوعة.

لقد وجد الباحثون أن حساب رأس المال البشري أسهل في الحساب باستخدام مجموعات البيانات المتاحة، وبالتالي يتم استخدامه على نطاق أوسع. ويقدم تقديرًا متحفظًا للخسارة الفعلية. وعليه يصبح بالإمكان معرفة عدد النساء اللاتي قُتلن بالفعل نتيجة للعنف المنزلي. وتتوفر أيضًا البيانات التي تسمح باستخدام نهج رأس المال البشري في حساب خسائر الإنتاجية الناتجة عن القتل

(Heidi I. Hartmann & others1997, P26-30).

- **التكاليف الاجتماعية والنفسية غير المباشرة:**

لقد وضع المحللون المختصون تكاليف إضافية للعنف المنزلي تتجاوز التكاليف الاقتصادية المباشرة أو غير المباشرة (المشار اليها في أعلاه). وتشمل هذه التكاليف الخسائر التي تتكبدها النساء والمجتمعات المحلية والمجتمع من حيث نوعية الحياة، وزيادة الاعتماد، والقيود على الإمكانات والأنشطة البشرية. ويشار إلى هذه الخسائر على أنها تكاليف اجتماعية ونفسية غير مباشرة.تم توثيق التكاليف الاجتماعية والنفسية غير المباشرة في العديد من الدراسات الوصفية للنساء المعنفات. على سبيل المثال، اذ ان هناك حقائق اشارت اليها خدمات الضحايا عن القيود المفروضة على حريتهن

والخسائر في نوعية حياتهن. وتحدثن عن مطالبتهن بالبقاء في المنزل، وإجبارهن على قطع العلاقات الاجتماعية مع الجيران والأصدقاء والعائلة، والحرج من الإصابات الظاهرة في المواقف العامة، وإخفاء ملابسهن عنهن، والتحرك باستمرار "من أجل تجنب المعتدين عليهن، الشعور بعدم القدرة على حماية أطفالهن، والاختباء مع العائلة أو الأصدقاء حتى يصبحوا عبئًا غير مقبول، والبقاء في ملاجئ في أماكن نائية حتى لا يمكن تعقبهن، وفقدان السيطرة على الموارد المشتركة أو حضانة أطفالهن.

و بحسب Estes (١٩٩٣) تشمل الآثار النفسية للعنف المنزلي التي تم تحديدها وقياسها، الاكتئاب، والانتحار، والقلق المزمن، والحرمان من النوم.

تظهر الناجيات من الاعتداءات الجسدية من قبل الزوج معدلات عالية من الاكتئاب، والتفكير في الانتحار، ومحاولات الانتحار، وبالنسبة لبعض النساء، تظهر بداية تعاطي المخدرات بعد بداية العنف. تُظهر النساء اللاتي يتعرضن للإيذاء من قبل ازواجهن أيضًا استجابات طويلة المدى من الخوف والرعب، وذكريات الماضي التي يتم خلالها إعادة تجربة حوادث الإساءة الماضية، والتعبيرات الواضحة عن الإنكار والتجنب، وفقدان الذاكرة لأجزاء من الحلقات المؤلمة، والتأثير المحدود، الخدر النفسي، القلق المزمن، فرط اليقظة، الكابوس، صعوبة النوم والتفاعل الفسيولوجي.

وبدون إجراء بعض القياسات للتكاليف الاجتماعية، سيتم التقليل من تقدير أي تكلفة للعنف المنزلي. ولا تزال مؤشرات قياس هذه التكاليف في مهدها، وبمجرد تطويرها سيتعين على الباحثين ربط قيمتها بالدولار من أجل دمجها في التكاليف غير المباشرة المقدرة. يقترح بعض الباحثين استخدام متوسط جوائز هيئة المحلفين لفقدان نوعية الحياة. على سبيل المثال، يستخدم Miller, Cohen, and Wiersema (١٩٩٥) طريقة تحليل الانحدار إلى تقدير تكلفة الانخفاض في نوعية الحياة نتيجة للعنف المنزلي بمبلغ ٥٠ مليار دولار للإساءة غير المميتة. وفي نهاية المطاف، هناك حاجة إلى مؤشرات لقياس هذه التكاليف بالنسبة للنساء كأفراد، والتكاليف الإجمالية لجميع النساء المعنفات في المجتمعات المحلية أو في السكان ككل، وتكاليف الآثار المروعة للعنف المنزلي على جميع النساء. في غضون ذلك، اقترح بعض الباحثين ضرورة توثيق وجود وانتشار هذه التكاليف النفسية والاجتماعية باستخدام الأدوات الموجودة مثل تلك التي تقيس الرضا عن الحياة، والخوف على السلامة الشخصية، والمشاركة في النشاط التنظيمي والاجتماعي، والروح المعنوية، والاغتراب.

(Heidi I. Hartmann & others, 1997, P30-32)

٢- المستويات الاربعة التي تتحمل التكاليف الاقتصادية للعنف:

أ- المستوى الفردي: والذي يتحمل التكاليف هنا هو كل من المعنّفة الناجية من العنف والزوج الذي قام بتعنيف زوجته ويشمل كذلك كل من الأسرة والجيران، ويمكن حصر التكاليف على المستوى الفردي بـ (التكاليف التي تتحملها المرأة من أموالها الخاصة وهي تكاليف مباشرة ملموسة، الدخل المفقود نتيجة التغيب عن العمل وخسارة التعليم نتيجة التغيب عن الدراسة وخسارة العمل المنزلي وهي تكاليف غير مباشرة ملموسة، وهناك تكاليف غير ملموسة تتمثل بـ الألم والمعاناة والوفيات المبكرة وكذلك الاثار النفسية التي تتحملها المعنفة واسرتها والأطفال الذين يشهدون العنف.

ب- المستوى المحلي: حيث تتحمل المدارس وأماكن العمل التكاليف، وتتمثل التكاليف المباشرة بـتوفير الوقاية وتقديم الخدمات للمعنفات الناجيات، فيما تشمل التكاليف غير المباشرة خسارة إنتاجية المرأة المعنفة العاملة او انخفاضها او حتى خسارة المرأة كقوة عاملة فاعلة نتيجة لتركها العمل كلياً، اما على المدى الطويل فتعد خسارة رأس المال البشري تكاليفاً غير ملموسة.

ت- المستوى الوطني: اذ تتحمل الحكومة والمنظمات غير الحكومية التكاليف ، وتشمل التكاليف المباشرة توفير الوقاية والخدمات وتكاليف الملاحقة القضائية للجناة، فيما تشمل التكاليف غير المباشرة خسارة إنتاجية المعنفة، اما التكاليف غير الملموسة فتشمل خسارة رأس المال البشري على الاجل الطويل وهذا ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي للبلد ومن الناحية الاجتماعية يخفّض التماسك الاجتماعي.

ث- المستوى الدولي: وهنا تتحمل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية التكاليف الناجمة عن العنف وهذه تتحمل فقط تكاليف مباشرة وتشمل تكاليف الوقاية من العنف وتقديم الخدمات للمعنّفة وتوفير خدمات الملاحقة القضائية. **(الأمم المتحدة، ٢٠١٧ ، ص٣، ٤.)**

ثانيا: بعض القضايا الواجب مراعاتها عند احتساب تكاليف العنف ضد النساء:

١- حدود التحليلات الاقتصادية

لا تمثل التقديرات والتقييمات الاقتصادية للعنف ضد المرأة سوى بُعدًا واحدًا لمشكلة اجتماعية معقدة للغاية، وبالتالي، يجب تحليلها كجزء واحد فقط من نموذج كامل لإساءة معاملة المرأة. وينبغي أيضًا أن تراعي اعتبارات العنف ضد المرأة من منظور اقتصادي فوائد هذه التحليلات الاقتصادية وحدودها بحذر.

فمن ناحية، تزودنا تقييمات التكلفة بالأدوات اللازمة لتحليل النتائج الاقتصادية للخيارات التي نتخذها وتقييم القيمة مقابل الأموال التي ننفقها على مثل هذه الاختيارات. وتجبر مثل هذه التقييمات الاقتصادية المحللين وصناع القرار على إعطاء قيمة لكل نتيجة يمكن تحديدها لخدمة أو برنامج معين، مما يثير أسئلة بحثية وسياسية مثيرة للاهتمام وذات صلة. وفي الوقت نفسه، ليس من الممكن دائمًا تحديد تكاليف وفوائد التدخل والوقاية. وينطبق هذا بشكل خاص على المبادرات والبرامج والخدمات المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

وقد أشار عدد من الدراسات إلى صعوبة ربط تكاليف اقتصادية محددة بإساءة معاملة المرأة. على سبيل المثال، عند الإشارة إلى الآثار العاطفية والنفسية للاغتصاب والسرقة والاعتداء، جادل Lithwick and Lithwick بأنه "بسبب التأثير العاطفي والنفسي الكبير لمثل هذه الأحداث، هناك رد فعل قوي على إعطاء قيمة لها". وبالمثل، يشير Williams and Hawkins إلى العواقب الإنسانية والاجتماعية للعنف ضد المرأة من خلال القول بأن "العنف الجنسي، بما في ذلك الاعتداء على الزوجة، وإساءة معاملة الأطفال، والاغتصاب، قد يولد تكاليف فريدة تكون أقل احتمالا بالنسبة للجرائم الأخرى".

ولا يمكن للتحليلات الاقتصادية أن تأخذ في الحسبان التكاليف النفسية الاجتماعية الناجمة عن العنف ضد المرأة بشكل كاف، كما أنها لا توفر أساساً كاملاً للتوصيات المتعلقة بالسياسات. وفي حين أنه من الممكن قياس التكاليف المقدرة للعنف كمياً، فإن العديد من جوانب العنف ضد المرأة لا يمكن قياسها كمياً. من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل تمامًا، تحديد رقم للمعاناة العاطفية أو تدهور نوعية الحياة. وكما يشير Loewy ، فإن استخدام التقييمات الاقتصادية كأساس وحيد لاتخاذ القرارات أو التغييرات يؤدي إلى "الشروع في "المنحدر الزلق" للأخلاقيات المنقوصة والأولويات المتقلبة". وهكذا، عند النظر في التقييمات الاقتصادية يمكننا القول: " ان إجراء مثل هذه التقييمات ليس هو الاهم ، بل كيفية القيام بها بطريقة شاملة ومفيدة". يتطلب وضع تقديرات للتكاليف الاقتصادية للعنف ضد المرأة الاخذ بالحسبان التحليل الاجتماعي

للعنف أساسًا للتحليلات والاستقراءات الاقتصادية اللازمة لتقدير التكاليف. وباختصار، لا ينبغي تحليل التكاليف الاقتصادية للعنف ضد المرأة بدون التكاليف البشرية والاجتماعية المرتبطة بهذه الحسابات.

(Lorraine Greaves& others,1995, P7-8.)

٢-السرّيّة

احدى اهم المبادئ التوجيهية الأخلاقية والسلامة للبيانات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات هي السريّة، اذ تثير عملية جمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات تحديات أخلاقية وتحديات تتعلق بالسلامة، بما في ذلك حماية هوية الناجين من العنف ضد النساء والفتيات. بالنظر إلى الطبيعة عالية المخاطر للعنف ضد النساء والفتيات، فإن احترام مبادئ الأخلاق والسلامة والسرية أمر بالغ الأهمية عند جمع بيانات العنف ضد النساء والفتيات وتخزينها ومشاركتها. ولضمان سلامة المرأة فان من الضروري وضع إجراءات حماية البيانات واتباعها لضمان جمع البيانات واستخدامها بطريقة أخلاقية وسرية وعدم الكشف عن هويات الناجيات من العنف. (Robin Haarr, 2018, P13)

وتعد السريّة سمة أساسية لتقديم خدمات عالية الجودة والجمع الأخلاقي واستخدام البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد المرأة. كان الضرر المحتمل المرتبط بانتهاكات السرية أحد الشواغل الرئيسية التي أثارها الخبراء أثناء تطوير هذا التوجيه الفني. وتعد سرية المعلومات الشخصية ركيزة أساسية للنهج القائم على حقوق الإنسان الذي يضمن سلامة الناجيات. ويمكن أن يؤدي انتهاك السرية، على سبيل المثال، الكشف لمرتكب الجريمة أو أفراد الأسرة عن أن امرأة طلبت المساعدة بسبب العنف ضد المرأة أو تسرب المعلومات التي تسمح لمرتكب الجريمة بتحديد مكان الناجية بعد ترك علاقة عنيفة – إلى عواقب اجتماعية سلبية للناجين ويخاطر بتصاعد العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المميت. وتشكل انتهاكات السرية أيضًا تهديدًا بإلحاق الضرر بأولئك الذين يدعمون الناجيات من العنف ضد المرأة، بما في ذلك مقدمي الخدمات. للحصول على الخدمات والكشف عن تجارب العنف دون خوف من انتقام الجناة أو وصمهم من قبل الآخرين، لذا يجب أن تكون النساء واثقات من أن المعلومات المتعلقة بهن وبتجاربهن ستظل آمنة وستظل سرية. ويعد ضمان السرية مبدأ أساسيًا للإحصاءات بالإضافة إلى سمة أساسية لتوفير خدمات أساسية عالية الجودة للناجيات من العنف ضد المرأة.

(UN Women and World Health Organization, 2022, p11.)

٣- الاعتبارات الدورية المتعلقة بحدود واستخدام البيانات

ويجب عدم استخدام البيانات الاقتصادية المتعلقة بالعنف ضد المرأة خارج السياق أو تطبيقها بطريقة تعرض سلامة ورفاهية النساء اللاتي يتعرضن لهذا العنف للخطر. ويجب أن تشارك جميع مستويات الحكومة، بالتعاون مع الباحثين ، في تطوير إطار أخلاقي لاستخدام البيانات الاقتصادية المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وسوف تنجم تخفيضات التكلفة عن خفض معدل العنف المرتكب ضد المرأة.

٤- جودة جمع البيانات وإعداد الإحصائيات

غالباً ما تكون هناك فجوات كبيرة وتجميع غير منتظم للبيانات، وهذا يؤثر بشكل مباشر على إجمالي التقديرات المقدمة، فضلاً عن تقديرات التكلفة النسبية. ومن أجل تقدير تكاليف العنف ضد المرأة بشكل أكثر دقة، يجب تحسين كمية ونوعية وتنسيق البيانات بشكل كبير داخل الإدارات الحكومية وفيما بينها على جميع المستويات، وفي الأعمال التجارية والعمل والصناعة.

٥- تكامل تطوير السياسات

وبما أن العنف ضد المرأة يؤثر على العديد من مجالات السياسات في وقت واحد، فيجب تنظيم وتنسيق عملية تطوير السياسات بشكل نشط على جميع مستويات الحكومة. ويعد هذا التكامل للسياسة أمرًا ضروريًا لتقليل التكاليف التي يتحملها الأفراد والحكومة والأطراف الثالثة المشاركة في العنف والمتأثرة به.

٦- تقييم السياسات والبرامج

يعد تطبيق نماذج التكلفة الاقتصادية على المبادرات الحالية أمرًا صعبًا للغاية نظرًا لأن العديد من السياسات والبرامج الحالية لا تخضع لأبحاث التقييم المستمرة. ولضمان الاستخدام الأكثر فعالية للموارد، يلزم تقييم عملية وآثار البرامج والسياسات المستقبلية الموضوعة استجابة للعنف ضد المرأة.

(Lorraine Greaves& others, 1995, P150)

ثالثاً: مناهج تقدير واحتساب تكاليف العنف ضد المرأة:

يمكن تطبيق عدة منهجيات مختلفة لفهم تكاليف منع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له والقضاء عليه، بما في ذلك التكاليف المقدرة المرتبطة بالتنفيذ الكامل لقوانين وسياسات العنف ضد النساء والفتيات، وتقديم خطة MPES للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف. ويمكن استخدام ثلاث منهجيات رئيسية

- **الموازنة المراعية للمساواة بين الجنسين:** طريقة لتحليل الموازنات الحكومية والتخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير (دورة الموازنة) لتحديد تأثيرات الموازنة على القرارات المرتبطة بالمرأة.

- **منهجية تقدير تكلفة التأثير:** طريقة تحسب التأثير الاجتماعي والاقتصادي الكامل للعنف ضد النساء والفتيات من الناحية النقدية، بما في ذلك التكلفة بناءً على تأثير العنف على حياة النساء والفتيات اللاتي يتعرضن له.

- **منهجية تكلفة الوحدة:** طريقة تهدف إلى فهم إجمالي تكاليف تقديم خدمة معينة أو مجموعة من الخدمات للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف على أساس تكاليف السلع والخدمات الفردية ومعدلات الاستخدام.

(Robin Haarr, 2018, P16-17)

هناك فوائد عديدة لتطبيق التحليل الاقتصادي للعنف ضد المرأة. ففي كندا على سبيل المثال، يمكن أن يزيد حساب التكاليف المقدرة للعنف ضد المرأة من فهم التأثير الواسع النطاق لإساءة معاملة المرأة. ويمكن أن تساعد تقديرات التكلفة هذه أيضًا في تحديد الأعباء الاقتصادية التي تتحملها الدولة والناجون والأطراف الثالثة من العنف ضد المرأة بشكل أكثر تحديدًا. ويمكن أيضًا استخدام تقديرات التكلفة هذه لدعم التدخل المستمر والمحسن والدعم المالي الوقائي لتقليل مستويات العنف ضد المرأة في المجتمع.

(Lorraine Greaves & others, 1995, P5-6.)

وبناءً على النموذج الاقتصادي فهناك نهجين أساسيين لاحتساب التكاليف الاقتصادية للعنف ضد المرأة وبالخصوص عنف الزوج هما:

ج- يركز **النهج الأول على احتساب تكلفة الأثر الاجتماعي – الاقتصادي** للعنف ضد المرأة: وفيه يتم تقدير تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات وتسمى تكلفة المشكلة ذاتها.

ويمكن الاعتماد على عدة منهجيات في احتساب التكاليف وفقا لهذا النهج وتشمل (نهج المحاسبة، نهج الاقتصاد القياسي، مطابقة درجة الميل، جودة خسائر الحياة، الاستعداد للدفع ، موازنة مراعية للجنسين) (انظر الفقرة رابعاً)

كما ويمكن وفقاً لهذا النهج احتساب التكاليف الملموسة (المباشرة وغير المباشرة) والتكاليف غير الملموسة (المباشرة وغير المباشرة) وعلى جميع المستويات التي تتحمل التكاليف.

ويتطلب هذا النهج معلومات واحصاءات على المستوى الوطني مثل (مدى انتشار العنف وتواتره ومدى استخدام المعنّفات للخدمات مثل خدمات النقل والتغيب عن العمل ... الخ).

ح- يركز **النهج الثاني على تكاليف تنفيذ السياسات** التي تهدف للحد من وقوع العنف والسياسات التي تهدف الى معالجة العنف عند وقوعه، وتسمى تكلفة العمل او تكلفة الحل.

ووفقا لهذا النهج يتم احتساب التكاليف المباشرة الملموسة الاجمالية للسلع أو الخدمات المستخدمة أو المخطط استخدامها في المستقبل (من اجل استخدامها للتصدي للعنف الزوجي، وذلك بتحديد تكلفة كل وحدة من الخدمات المقدمة للنساء المعنّفات وضربها بمعدل الاستخدام.

وهذا النهج عكس النهج الأول حيث انه لا يحتاج الى بيانات واحصاءات عن العنف الزوجي على المستوى الوطني ، ولكنه يحتاج الى بيانات واحصاءات عن الخدمات والأنشطة التي يتم تقديمها لمعالجة العنف والتعامل معه وتشمل (بيانات عن عدد الوحدات من الخدمات المقدمة والتي تستخدمها المعنّفة وتكاليف كل وحدة من الخدمات المقدمة لهن).

ويمكن الاعتماد على منهجين أساسيين في احتساب تكلفة الحل هما (النهج المحاسبي ، ونهج الموازنات المراعية للجنسين). (د. سكينة النصراوي، 7آذار/ مارس ٢٠ ، ص١٦-١٧.)

المحور السادس:

المناهج الفرعية لاحتساب التكاليف الاقتصادية للعنف ضد النساء

ويشمل ذلك النهج المحاسبي، والتحليل الاقتصادي القياسي، ومطابقة درجات الميل، وخسائر جودة الحياة، ونسب تكلفة \المنافع، والكسور المنسوبة للسكان، والاستعداد للدفع، والميزانية المستجيبة للمساواة بين الجنسين، وتقدير المضاعفات الاقتصادية. وسيتم التطرق الى أهمها وكما يأتي:

١- المنهج المحاسبي The Accounting Approach

يستخدم النهج المحاسبي كمنهجية أساسية في معظم الدراسات لتحديد التكاليف المباشرة لتقديم الخدمات وهي المنهجية الأكثر استخدامًا لتقدير التكاليف المرتبطة بالعنف ضد النساء والفتيات. وفي إطار هذا النهج، يتم عادةً تقسيم التكاليف الاقتصادية للعنف إلى عنصرين: التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة. وتشير التكاليف المباشرة إلى النفقات المباشرة المتعلقة بالعنف الذي تتعرض له النساء، فضلا عن تكلفة تقديم الخدمات للناجيات من العنف. ويمكن أن تشمل هذه التكاليف، على سبيل المثال، الزيارات إلى مرافق الرعاية الصحية، واستخدام الخدمات الاجتماعية، والنفقات ذات الصلة بالقضاء التي تتكبدها المرأة، فضلا عن إنفاق الدولة على الصحة والخدمات الاجتماعية وإنفاذ القانون والقطاعات القضائية. تمثل التكاليف غير المباشرة قيمة السلع والخدمات المفقودة نتيجة للعنف المنزلي وتشمل: فقدان الدخل من خلال فقدان الوظيفة أو زيادة التغيب عن العمل، انخفاض الإنتاجية في مكان العمل، وانخفاض المشاركة في القوى العاملة، وتكاليف زيادة الوفيات والمرض، والألم والمعاناة، وفقدان نوعية الحياة، وتكاليف زيادة تعاطي المخدرات والكحول، وانتقال العنف بين الأجيال، والمشاكل السلوكية للأطفال، وانخفاض الأداء التعليمي للأطفال.

يقوم النهج المحاسبي بضرب تكلفة وحدة الخدمة بعدد مرات استخدام الخدمة وجمعها عبر القطاعات لاستخلاص تقدير إجمالي للتكلفة. ويتطلب هذا النهج حساب معدل الانتشار و/أو معدل الحوادث، والذي يمكن أن يأتي من عدة مصادر بديلة، بما في ذلك المسوحات المتخصصة، والمسوحات السكانية أو عن طريق تقدير الانتشار المؤسسي. ويتم تجميع الخدمات المطلوبة وتقدير تكاليف وحدتها. ثم حساب متوسط تكاليف الخدمات لكل ضحية وضربها في عدد الحوادث المبلغ عنها لتلك الخدمة. واخيرا يتم تجميع التكاليف عبر القطاعات المختلفة لاستخلاص التكلفة الإجمالية. (Sinéad Ashe & others, p2)

وفي حين تختلف دراسات التكاليف الاقتصادية من ناحية التكاليف الدقيقة المقاسة، وطرق جمع البيانات، والحسابات المستخدمة لتقدير الكميات، فإن العنصر المشترك هو استخدامها لنموذج محاسبي أساسي لتجميع التكاليف. يلخص هذا النموذج المحاسبي تكاليف كافة التأثيرات المختلفة للعنف على المرأة. ويمكن اعتبارها مصفوفة كبيرة من التأثيرات عبر العديد من جوانب المجتمع. يمثل كل إدخال في المصفوفة تكلفة محتملة لفرد أو منظمة في المجتمع، ويتم قياسه بطريقة فريدة. وبجمع كافة الإدخالات، تتكون التكلفة الإجمالية من مجموعة واسعة من التكاليف المحددة. ، ان النهج الأساسي لحساب التكلفة يكون نفسه في كل فئة من فئات التكلفة. وتترجم كل نتيجة للعنف إلى سلع أو خدمات يستخدمها الضحايا أو أسرهم أو أصدقائهم أو زملاء العمل أو مرتكب الجريمة. يتم ضرب كمية الخدمة المستخدمة في تكلفة الخدمة لكل نتيجة، في كل فئة من فئات التكاليف. بعد حساب جميع التكاليف المنفصلة، يتم جمعها معًا لإنتاج التكلفة الإجمالية.

(Tanis Day& others, 2005, p27)

٢- خسائر نوعية الحياة Quality of life losses

تشمل خسائر جودة الحياة نوعين من التقدير: سنوات الحياة المعدلة حسب الإعاقة (DALY) وسنوات الحياة المفقودة (YLL). ويتم استخدام طريقة سنة الحياة المعدلة حسب الإعاقة (DALY) لتقدير عبء الأمراض والحوادث وأشكال العنف المختلفة. ويتم حسابه على أنه القيمة الحالية للسنوات المقبلة من الحياة الخالية من الإعاقة التي يتم فقدانها نتيجة للمرض أو الإصابة أو الوفاة المبكرة. لحساب سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة المفقودة حتى الموت ، على سبيل المثال، يتم طرح العمر عند الوفاة المبكرة من متوسط العمر المتوقع لذلك العمر ولمجموعة ديموغرافية في مجتمع منخفض الوفيات. ويتم قياس سنوات العمر المصححة باحتساب المدد على مقياس من ٠ إلى ١ حيث يمثل ٠ سنة من الصحة المثالية ويمثل ١ الوفاة. وتتزامن الزيادة في هذا المقياس مع زيادة في فقدان الصحة. على سبيل المثال، يشير كسر الكاحل طبقاً لـ DALY البالغ ٠.٢٠ إلى فقدان ٢٠% من سنة واحدة من الحياة الصحية. للحصول على قيمة نقدية، يتم تخصيص رقم بالدولار لقيمة سنة الحياة الإحصائية. تعتبر تقديرات DALY مفيدة لتحديد أبعاد أهمية العنف المنزلي مقارنة بمشاكل الصحة العامة الأخرى.(Sinéad Ashe & others, p8)

٣- الاستعداد للدفع The willingness to pay approach

أحد الأساليب الشائعة ضمن هذه المنهجية هو تقدير مدى استعداد الأفراد للدفع مقابل حياة خالية من العنف المنزلي. ويعتمد هذا النهج على افتراضات تحليل التكلفة والعائد الأساسي، والذي ينص على أن التكلفة التي يتحملها المجتمع لنتائج غير مرغوب فيها سوف تساوي المبلغ الذي سيكون الناس على استعداد لدفعه لتجنب تلك النتيجة. وهناك ثلاث منهجيات للرغبة في الدفع، التقييم الطارئ، المتعة، وقيمة الحياة. ويسعى كل هذا إلى تحديد المبلغ الذي يرغب الناس في دفعه مقابل سلعة معينة، أو خدمة معينة، أو تغيير محدد في النتيجة. وقد وضع الاقتصاديون تقديرات لقيمة الحياة الإحصائية the value of a statistical life (VSL) باستخدام الأدلة على خيارات السوق التي تنطوي على مقايضات ضمنية بين المخاطر والمال. يلخص فيسكوسي وألدي (٢٠٠٣) الأدبيات الواسعة في هذا المجال، والتي يستخدم معظمها التحليل الاقتصادي القياسي لتحديد المبلغ بالدولار الذي سيتم إنفاقه من قبل الفرد لحثه على زيادة احتمال الوفاة بنسبة x بالمائة. على سبيل المثال، إذا كان الفرد على استعداد لدفع ١٠٠ دولار للتخلص من خطر الوفاة بنسبة ٠.٠١%، فإن نسبة خطر الوفاة لهذا الشخص هي ١٠٠ دولار/٠.٠١% = ١ مليون دولار. وفقًا لمكتب اقتصاديات النقل (٢٠٠٠)، فإن الأبحاث الدولية حول الاستعداد للدفع تضع قيمة الحياة بين ١.٨ مليون دولار أسترالي و٤.٣ مليون دولار أسترالي.

(Sinéad Ashe & others, p10).

وهناك مزايا وعيوب لطريقة الاستعداد للدفع، وتتمثل إحدى المزايا الرئيسية في أن هذه الطريقة تستنتج قيمة الحياة من السلوك، وبالتالي قد تستحوذ على قيمة أكبر من طريقة رأس المال البشري التي تعتمد فقط على الأرباح. وتشمل العيوب الافتقار إلى مصادر البيانات حول مدى استعداد الأفراد للدفع مقابل السلامة، وخاصة التدابير المشتركة بين البلدان؛ والنطاق الواسع من التقديرات يجعل من الصعب معرفة القيمة الصحيحة. بشكل عام، لا توجد طريقة واحدة أفضل لقياس قيمة الحياة أو الإمكانات المفقودة بسبب العنف.

(Tanis Day& others, 2005, p33)

٤- نسب التكلفة \ المنافع Benefit cost ratios

هي تقنية يستخدمها المحللون للنظر بشكل منهجي في جميع العواقب المالية لمسار العمل المحتمل. خلاصة القول هو الرقم الذي يمثل صافي الفائدة أو التكلفة لمتابعة إجراء معين. يشير هذا إلى ما إذا كانت هناك فائدة نقدية للمجتمع ستنجم عن تنفيذ سياسة و/أو برنامج و/أو خدمة معينة. على سبيل المثال شدد الفريق الكندي المعني بالعنف ضد المرأة على ضرورة وفائدة تحليل التكلفة والعائد فيما يتعلق بخدمات العنف ضد المرأة عندما ذكر ما يلي: "لم تكن فوائد تكلفة منع العنف واضحة للكثيرين لأن هذه التكاليف لم تكن واقعية على الإطلاق"

ومع ذلك، في بعض الحالات، يكون من الصعب ربط قيمة نقدية بمخرجات الإجراء. على سبيل المثال عند وجود برنامج موجه للحد من العنف ضد المرأة يمكن أن يكون لمثل هذا البرنامج القدرة على التأثير على رفاهية المرأة وسعادتها ونوعية حياتها ورضاها واحترامها لذاتها ومقدار الألم الذي تعاني منه ومتوسط العمر المتوقع. مثل هذه النواتج لا تصلح لإجراء تقييم اقتصادي سهل. اذ استخدم بعض المؤلفين تحليل فعالية التكلفة Cost-Effectiveness Analysis (CEA) كوسيلة لوضع قيمة نقدية على هذه المخرجات غير المالية. على سبيل المثال، من الممكن أن تبلغ تكلفة برنامج إنهاء العنف ضد المرأة أو الحد منه مليون دولار سنويا، ولكنه من شأنه أن يقلل عدد النساء اللاتي يقتلن على يد ازواجهن بمقدار ١٠. وتبلغ التكلفة الصافية لهذا البرنامج ١٠٠ ألف دولار سنويا لكل حياة يتم إنقاذها.

علاوة على ذلك، ومن أجل قياس الأثر الاقتصادي للإيذاء الجنسي والجسدي على الناجين، من المهم تقدير أثر الإيذاء على دخل الفرد وتعليمه وإنجازه المهني. للقيام بذلك، يمكن للمرء تطبيق تحليل الانحدار المتعدد multiple regression analysis (MRA) . وقد اعتمد الاقتصاديون وعلماء الاجتماع على MRA لتقدير تأثير الاعتداء الجنسي على الصحة، الصحة العقلية، التحصيل العلمي، الدخل السنوي، واستخدام الكحول والمخدرات والمشاركة في القوى العاملة والوضع المهني. وفي الأعمال ذات الصلة، تم استخدام MRA لتقدير تأثير الصحة، والصحة العقلية، واحترام الذات وفقر الأطفال على الأرباح.

(Lorraine Greaves & others, 1995,P6-7.)

كما ان هناك مناهج أخرى تشمل :

- منهج الاقتصاد القياسي Econometric Analysis
- مطابقة درجات الميل Propensity Score Matching
- الكسور المنسوبة للسكان Population Attributable Fractions
- الموازنة المراعية لكلا الجنسين Gender Responsive Budgeting
- تقدير المضاعفات الاقتصادية Estimating Economic Multipliers
- طريقة رأس المال البشري The Human Capital Method

خامساً: أدوات جمع بيانات العنف ضد النساء:

ان مسألة جمع بيانات العنف بكل اشكالها بما فيها العنف ضد النساء ليست بالشيء اليسير، نظراً لحساسية الموضوع خصوصاً في بيئة محافظة وتطغى عليها الاعتبارات الدينية والاجتماعية مثل العراق ، وفي كثير من الأحيان تعمل هذه الاعتبارات على تقبل العنف وعلى عدم التبليغ عنه او حتى الإفصاح عنه سواء للجهات الحكومية المختصة او لمنظمات المجتمع المدني او حتى للأهل او الاقرباء والأصدقاء المقربون في العمل وغيره.

ولكن هذا لا يعني عدم إمكانية الوصول الى ارقام تقريبية تقديرية لأعداد النساء المعنّفات والتكاليف الاقتصادية المرتبطة بالعنف.

وعليه هناك اداتان رئيسيتان (وفي بعض الأحيان تضاف لها اداةً ثالثة كما سنرى في ادناه) يتم استخدام احدهما او كلتاهما في جمع البيانات المطلوبة على المستوى الوطني مع ضرورة توفير الدعم اللازم والتهيئة المناسبة وتخصيص مبالغ كافية لها في الموازنة العامة للبلد، وهي كما يأتي:

١-البيانات الإدارية:

وينبغي لجميع الجهات التي تساعد ضحايا العنف ضد المرأة والعنف المنزلي أن تقوم بجمع البيانات ذات الصلة. وهذا أمر ضروري لتطوير قاعدة المعرفة لتحسين الخدمات وكذلك لإنهاء العنف. اذ يتم جمع البيانات الإدارية بشكل روتيني من قبل الوكالات التي يتصل بها ضحايا العنف أثناء سعيهم للحصول على

العدالة أو الرعاية الطبية أو المشورة أو السكن أو أي دعم آخر. وهناك مجموعة من الوكالات التي تقدم ذلك، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية العامة (والخاصة)، وخدمات الرعاية الاجتماعية، ومؤسسات إنفاذ القانون، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات القضائية، والمدعين العامين.

في حين أن الوكالات عادة ما تقوم بالفعل بجمع بعض البيانات، فقد تكون هناك حاجة إلى خطوات أخرى من أجل الحصول على البيانات ذات الصلة. وقد يتضمن ذلك إنشاء قواعد بيانات تتجاوز التسجيل الداخلي المحدد مسبقًا لاحتياجات الوكالة. المعلومات المحددة أعلاه، اللازمة لأغراض منع العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، وقد يكون هناك حاجة لجمع معلومات بالإضافة إلى تلك التي تم جمعها بالفعل.

أوصت دراسة مجلس أوروبا لجمع البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف المنزلي ، بأن تقوم الشرطة، والمدعي العام، والمحاكم الابتدائية (الجنائية والمدنية على حد سواء)، والمحققين في أسباب الوفاة، وكذلك تقوم خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية بجمع البيانات التالية على الأقل: تمييز حالات العنف المنزلي عن الحالات الأخرى، جنس الضحية والجاني، عمر الضحية والجاني، العلاقة بين الضحية والجاني، نوع العنف. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للشرطة والمدعي العام والمحاكم جمع البيانات عن نتائج القضايا.

يعد نظام العدالة الجنائية أحد أهم مصادر البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد المرأة والعنف المنزلي بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا. وتعرّف الاتفاقية العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، كما تحدد تسعة أشكال من العنف باستخدام فئات القانون الموضوعي. إن الجرائم المرتكبة باسم ما يسمى بـ "الشرف" مرفوضة، كجزء من حظر أوسع على استخدام الثقافة أو العادات أو الدين أو التقاليد أو ما يسمى بـ "الشرف" كمبررات لأي أعمال عنف. ويمكن أن توفر هذه التعريفات مجموعة مشتركة من الفئات لجمع البيانات لكل من نظام العدالة الجنائية ومجموعة الخدمات بأكملها .

اصدرت منظمة الصحة العالمية (WHO) تصنيفًا للأمراض لاستخدامه في الإحصاءات الإدارية في الخدمات الصحية. ويتضمن التصنيف الدولي للأمراض لمنظمة الصحة العالمية (ICD) رموزًا للإصابة المتعمدة. وسيتعين دمج ذلك مع معلومات إضافية حول جنس الضحية والعلاقة بين مرتكب الجريمة والضحية إذا كان سيوفر المعلومات التي تتطلبها الاتفاقية. يتم جمع جنس الضحية (كمريض) بشكل روتيني من قبل الخدمات الصحية، ولكن في حين يتم تسجيل مكان الاعتداء في بعض الأحيان على أنه "منزلي"، فإن العلاقة بين الضحية والجاني ليست كذلك. (Sylvia Walby, 2016 , p12-14)

ان تخصيص خدمات للعنف ضد المرأة لها مزاياها ، اذ ان الافراد العاملين في هذه الخدمات يكونون قد تلقوا تدريبا يتعلق بقضايا العنف ضد النساء ولديهم دراية واضحة بها تساعدهم على جمع البيانات المطلوبة، ان بيانات الخدمات المتخصصة بالعنف هي اقل بكثير من البيانات الحقيقية المحتملة للعنف، ورغم ان هذه تعد ميزة من باب تسهيل نظام البيانات الادارية، الا ان ما يعاب عليها انها تمثل خسارة كبيرة في وصف استخدام الخدمة واحتياجاتها لأنها تتجاهل الناجيات من العنف اللاتي لا يستطعن الوصول للخدمات المتخصصة بالعنف. على سبيل المثال عند قيام الدول بإنشاء مراكز متخصصة بالعنف المنزلي او الاسري داخل مراكز الشرطة او أنظمة العدالة فان هذه المراكز لن تغطي الا جزء صغير ممن نجون من العنف، كما ان هناك عدد محدد من النساء قد تلجأ الى مراكز الشرطة غير المتخصصة بالعنف وقد يتم احالتها او قد لا يتم احالتها من قبل المدعي العام .

كذلك الحال بالنسبة للخدمات المتخصصة في الأنظمة الصحية، وعلى وجه التحديد ما يتعلق بالاعتداءات الجنسية، اذ ان الحصول على البيانات الإدارية من هذه الخدمات المتخصصة بالعنف من شأنه ان يتغاضى عن الناجيات من العنف واللواتي يلجأن لمراكز الرعاية الصحية غير المتخصصة بالعنف. اذ يجب الاخذ بنظر الاعتبار اعداد الناجيات من العنف اللواتي وصلن الى خدمات صحية أخرى غير الموجودة في المراكز المتخصصة مثل الرعاية الصحية والطوارئ واقسام امراض النساء والتوليد او حتى الخدمات العامة، وهذه تحتاج الى موارد بشرية متخصصة ومدربة وكافية لإدخال البيانات، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان حجم المعلومات التي يتم جمعها من مراكز الخدمات العامة غير المتخصصة ستكون قليلة نظرا لان المعلومات المطلوبة والتي يتم جمعها ستكون كثيرة ، وكثير منها لا يتعلق بالعنف وحده. ولكن وحتى في ظل وجود معلومات قليلة في الخدمات العامة غير المتخصصة الى انها ضرورية وستزداد أهميتها بمرور الوقت من اجل المساهمة في تقديم الخدمات للناجيات من المعنفات وهذا سيساهم في تحسين جمع البيانات وجودة الخدمات المقدمة مستقبلاً.

ان عملية التنسيق بين المراكز المتخصصة ومراكز الخدمات العامة غير المتخصصة بالعنف تعد ضرورة لازمة من اجل تقديم افضل الخدمات للناجيات من العنف.

(هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و منظمة الصحة العالمية ، ٢٠٢٢ ، ص ٣٠).

بعض المبادئ التوجيهية لجمع واستخدام البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد المرأة:

إن المبادئ التوجيهية المتداخلة التالية، والتي تم تكييفها لجمع واستخدام البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد المرأة من حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات للعنف، ويجب أن تدعم جمع هذه البيانات وتحليلها ومشاركتها والإبلاغ عنها: وهو نهج قائم على حقوق الإنسان ، النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ الحساسية الثقافية وملاءمة العمر، النهج الذي يركز على الناجيات، وسلامتهن، ومساءلة مرتكبي الجرائم.

تتمثل الأهداف الرئيسية لجمع وتعزيز استخدام البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد المرأة في تحسين السياسات والبرامج لمنع العنف ضد المرأة، ودعم الناجيات، ومحاسبة مرتكبي العنف.

هناك التزام أخلاقي واضح لضمان أن جمع واستخدام البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد المرأة يفيد الناجيات ولا يسبب أي ضرر. ان النهج الذي يركز على الناجيات يضع حقوق المرأة واحتياجاتها وسلامتها في قلب تقديم الخدمات وجمع البيانات الإدارية واستخدامها. (UN Women and World Health Organization,2022,p11.)

٢ – المسوحات السكانية:

تشير المسوحات السكانية او ما تسمى(بيانات انتشار العنف) إلى نسبة النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف كجزء من إجمالي عدد النساء والفتيات. و هي الطريقة الوحيدة للحصول على بيانات وإحصاءات موثوقة وشاملة تمثل حجم العنف ضد النساء والفتيات في عموم السكان. وعادةً ما تجمع دراسات الانتشار بيانات كمية، ولكن يمكنها أيضًا جمع بيانات نوعية لتوفير فهم أعمق ونظرة ثاقبة للعنف ضد النساء والفتيات. ويمكن أن تتضمن المسوحات السكانية مسوحات مخصصة، تركز بشكل خاص على العنف ضد النساء والفتيات، أو مسوحات حول قضايا أوسع (مسوحات صحية، مسوحات عن ضحايا الجريمة) تدمج وحدات أو أسئلة محددة تتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات ضمن مسوحات أوسع. وقد قامت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بتطوير مجموعة من الأدوات التي توفر إرشادات خطوة بخطوة لإعداد الحكومات ومكاتبها الإحصائية الوطنية لإجراء دراسات حول مدى انتشار العنف ضد النساء والفتيات على أساس السكان، وجمع وتجميع البيانات، وتحليل المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات. وبالتالي، تهدف إرشادات بيانات العنف ضد النساء والفتيات لرابطة أمم جنوب

شرق آسيا إلى تقديم وصف موجز للقضايا الرئيسية المتعلقة بدراسات وبيانات انتشار العنف ضد النساء والفتيات والإشارة إلى الإرشادات المتاحة. (Robin Haarr, 2018, P13)

خ- أهمية المسوحات السكانية:

-يوفر معلومات شاملة عن وضع المرأة والفتيات ضحايا العنف

- وتمكن من تخطيط وتطوير المبادرات والإجراءات استنادا إلى بيانات موثوقة وتمثيلية وقابلة للمقارنة

-يدعم منع العنف ضد النساء والفتيات

-تحسين السياسات والخدمات

-يساهم في الحد من العنف ضد النساء والفتيات

وقد تناولت احدى الدراسات الاستقصائية العنف الذي تتعرض له المرأة في حالات النزاع وغير النزاع، بالإضافة إلى تأثير العنف على المرأة، بما في ذلك عواقبه الدائمة. بالإضافة إلى ذلك، السياقات القانونية والمؤسسية والسياسية. وقد أتاح هذا النهج الشامل إصدار توصيات بناءً على مقابلات مع الخبراء وضحايا العنف، والبناء على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) وكذلك اتفاقية اسطنبول. ويمكن لأعضاء البرلمان وصانعي السياسات وصناع القرار والمنظمات غير الحكومية وغيرهم استخدام نتائج الاستطلاع للمساعدة في الحد من العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة أو القضاء عليه (OSCE, 2020, p7,9).

د- أنواع العنف ضد النساء والفتيات التي يتم قياسها في مسوحات الانتشار:

تتضمن المسوحات حول مدى انتشار العنف ضد النساء والفتيات عادةً العنف الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي. ولأجل قياس مدى انتشار العنف ضد النساء والفتيات بشكل فعال، يجب أن تستكشف أسئلة المسح مجموعة من السلوكيات المحددة التي يمكن قياسها بطريقة منهجية وموحدة. كما أن النساء اللاتي يتعرضن للعنف، لا سيما في العلاقات الزوجية والأسرية، غالبًا ما يتعرضن لأكثر من شكل واحد من أشكال العنف و/أو حلقات متعددة من العنف، ولذلك، ينبغي أن تسمح الدراسات الاستقصائية بجمع البيانات عن جميع أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة خلال حياتها وخلال الأشهر الـ ١٢ الماضية (على سبيل المثال، التحرش الجنسي والزواج القسري). ومن المهم أيضًا جمع البيانات عن الأماكن التي تتعرض فيها المرأة

للعنف، كما هو الحال في الأماكن العامة (الشوارع، وسائل النقل العام)، والأماكن الخاصة (المنزل، والمؤسسات) والبيئات المرتبطة بالعمل. (Robin Haarr, 2018, P14)

ذ- **التخطيط للمسح:**

يجب على الشركاء الرئيسيين المكلفين بإجراء المسح بما في ذلك الفريق الوطني وأصحاب المصلحة العمل بشكل تعاوني لتحديد

ما يلي: (Commonwealth Secretariat 202, ,p101-102)

١-ما هي الأهداف المرجوة من المسح؟

- هل المقصود بالمسح تكملة وسد الثغرات في البيانات الإدارية؟
- هل سيتم توفير/تحديث بيانات انتشار العنف؟
- او كلاهما؟

٢- ما هو حجم العينة وإجراءات أخذ العينات التي سيتم استخدامها؟

- ماذا سيكون حجم العينة وما هو الأساس المنطقي لحساب حجم العينة؟
- في أي المناطق الجغرافية في الدولة سيتم إجراء المسح وكيف سيتم اختيارها؟
- ما هي معايير الأهلية للمشاركين؟
- كيف سيتم اختيار المشاركين؟

٣-ما هو الجدول الزمني للمسح؟

- متى سيتم إجراء المسح؟
- إلى متى؟

٤- هل الأموال متاحة لإجراء مثل هذا المسح؟

٥- من سيقوم بالمسح؟

• كيف سيتم تحديد منظمة البحث – البحث عن الكفاءات أم تقديم العطاءات؟

• كيف سيتم إشراك منظمة بحثية لإجراء المسح؟

ر- **الاستبانة:**

يمكن تقسيم الاستبانة بشكل عام إلى ثلاثة أجزاء: العنف الذي حدث، وعواقب العنف، والمعلومات الأساسية. وتتألف أدوات فحص الإيذاء من اثني عشر سؤالاً، تبدأ كل فئة بسؤال حول الإيذاء مدى الحياة، ويتبعه تحليل أكثر تفصيلاً لانتشار حالات الإصابة حسب مرتكب الجريمة، وكما يأتي:

(Economic Commission for Europe & World Health Organization, 2005, p6).

العنف الجسدي

هل قام احد الرجال في أي وقت مضى بـــ

• تهديدك بإيذائك جسديًا؟

• ألقى عليك شيئًا أو ضربك بشيء يؤذيك أو يخيفك؟

• دفعك أو أمسك بك أو لوى ذراعك أو شد شعرك بطريقة تؤذيك أو تخيفك حقًا؟

• صفعك أو ركلك أو عضك أو ضربك بقبضة اليد؟

• خنقك، حاول خنقك، حرقك أو حرقك عمدًا؟

• استخدم أو هدد باستخدام سكين أو مسدس عليك؟

• أنواع العنف الجسدي الأخرى؟

- **العنف الجنسي**

هل يوجد رجل على الإطلاق:

• أرغمك على ممارسة الجنس؟

• هل حاول إجبارك على ممارسة الجنس؟

- هل لمستك جنسيًا رغمًا عن إرادتك؟
- هل أجبرك على ممارسة نشاط جنسي مع شخص آخر؟
- أنواع العنف الجنسي الأخرى؟

يتم بعد ذلك استكشاف أحدث حوادث عنف الشريك والعنف غير الشريك بتفصيل أكبر مع أقسام منفصلة مخصصة لكلا النوعين. تتضمن تفاصيل الحالة أشياء مثل الإصابات المحتملة، والحاجة إلى رعاية طبية، والإبلاغ (أو عدم الإبلاغ) إلى الشرطة، وآراء المستجيبة حول كيفية سماع صوتها.

ز- تدابير متعددة للعنف :

لتعزيز موثوقية وصحة المتغيرات الاجتماعية، يشجع العديد من علماء المنهجيات استخدام مقاييس متعددة وحتى وقت قريب، كانت معظم الدراسات الاستقصائية حول العنف ضد المرأة تستخدم فقط نسخًا معدلة من CTS2 أو RSES لقياس أنواع مختلفة من العنف. وهذه تدابير موثوقة وصالحة، ويتم استخدامها على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإنهم يتجاهلون العديد من الأفعال الضارة مثل المطاردة. لذلك، يدرك العديد من الباحثين في مجال العنف ضد النساء، وخاصة أولئك الذين يجرون دراسات استقصائية في الحرم الجامعي، أنه من الضروري استخدام هذه الأسئلة، بالإضافة إلى مقاييس منفصلة للعنف الجسدي على الزوجة، والاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي. وتتضمن بعض الدراسات الاستقصائية في الحرم الجامعي أيضًا مقاييس لجرائم الكراهية وحوادث التحيز لأن العديد من النساء يتعرضن للاعتداء من قبل الرجال بسبب العرق/الإثنية الحقيقي أو المتصور، أو الأصل القومي، أو الدين، أو الجنس، أو الإعاقة الجسدية أو العقلية، أو التوجه السياسي.

على الرغم من أن العنف الجسدي والجنسي ضد طالبات الجامعات تتم دراسته على نطاق واسع، إلا أن الدراسات الاستقصائية في الحرم الجامعي التي تشمل تدابير المطاردة، وخاصة المطاردة التي تسهلها التكنولوجيا، غير متوفرة. وهذا يمثل مشكلة لأنه في حين أن الأشكال غير الإلكترونية من المطاردة (على سبيل المثال، متابعة شخص ما) لا تزال موجودة ومنتشرة على نطاق واسع في مؤسسات التعليم العالي، فمن الممكن الآن مطاردة شخص ما من خلال التكنولوجيا الأحدث. ويمكن أن يشمل ذلك التواجد غير المرغوب فيه على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال تقنيات التجسس المتاحة بسهولة، مثل الميكروفونات أو

الكاميرا المخفية، أو أجهزة تحديد المواقع المخفية لتسهيل معرفة موقع الشخص (Walter S. Dekeseredy, 2019, p76).

س- تقييم صحة نتائج المسح:

بمجرد العثور على النتائج الأكثر أهمية من البيانات، وإجراء اختبارات إحصائية أساسية بين المتغيرات (على سبيل المثال، العنف واعتلال الصحة)، فإن هناك حاجة إلى تقييم مدى صحتها. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى تحديد إلى أي درجة قامت الدراسة بقياس ما كان من المفترض أن يتم فعله، وما إذا كانت النتائج تعني ما يفترض أن يتم فعله. تشير **الصلاحية الداخلية** إلى المدى الذي يمكن أن تعزى به الاختلافات في نتيجة معينة (على سبيل المثال، خطر العنف) إلى الاختلافات في متغير مستقل (على سبيل المثال عمر المرأة أو التعليم). تشير **الصلاحية الخارجية** إلى الدرجة التي يمكن بها استخدام نتائج دراسة معينة لاستخلاص استنتاجات حول عدد أكبر من السكان. إذا أجريت الدراسة على مجتمع تم اختياره عشوائيا، فمن الممكن تعميم نتائج الدراسة على المجتمع العام الذي تم سحب العينة منه.

ويجب الاخذ بنظر الاعتبار اتساق النتائج، أي هل هي منطقية بحسب ما هو معروف عن الموضوع محلياً ودولياً؟ إذا كانت تختلف بشكل كبير عن النتائج السابقة، فهل هناك أي بيانات إضافية لدعم النتائج الجديدة؟ هل هناك أي جوانب لجمع البيانات أو أخذ العينات أو التصميم أو التحليل قد تكون قد غيرت النتائج عن طريق إدخال التحيز؟ هل أخذ التحليل في الاعتبار مصادر الإرباك المحتملة؟

(Mary Ellsberg & Lori Heise, 2005, P194)

ش- المسوحات العامة والمسوحات المخصصة:

هناك اختلافات كبيرة بين الدراسات الاستقصائية التي شملت أسئلة حول العنف ضد المرأة ضمن دراسة أوسع وتلك المخصصة لهذه القضية. ويميل إطار المسح العام للجريمة إلى تقييد الطريقة التي يتم بها طرح الأسئلة حول العنف ضد المرأة بثلاث طرق. **أولاً**، هناك حدود أكثر صرامة لمقدار الوقت الذي يمكن قضاؤه في طرح أسئلة دقيقة حول طبيعة العنف وتداعياته. **ثانياً**، هناك ميل إلى اختلاف الأولويات المنهجية في الدراسات الاستقصائية العامة عن تلك الموجودة في الدراسات الاستقصائية المخصصة، لا سيما في مدى إمكانية تخصيص الوقت والجهد لجعل ضحايا العنف يشعرون بالارتياح الكافي للكشف عن الأحداث الشخصية التي قد تكون مؤلمة. **ثالثا**، الأمر الأكثر إثارة للجدل هو أن سياق مسح الجريمة قد يؤثر على

مدى استعداد الناس للإبلاغ عن الحوادث التي قد لا تعتبر جنائية. (Sylvia Walby and Andrew Myhill, 2001, p507)

ص- البيانات الكمية والبيانات النوعية:

ان الهدف من التمييز بين البيانات الكمية والنوعية هو تعزيز فهم أفضل لمصادر البيانات التي يمكن استخدامها

للإجابة على أسئلة محددة. البيانات هي قياسات للكميات أو ملاحظات للصفات التي يتم جمعها كمصدر للمعلومات.

تكون وحدة البيانات هي الشخص أو المؤسسة التي يتم جمع البيانات عنها. البيانات الكمية هي بيانات رقمية وتقيس الكمية، في حين أن البيانات النوعية وصفية وغير رقمية، ويمكن أن تشمل الكلمات والسرد والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية.

يمكن جمع كل من البيانات الكمية والنوعية من نفس وحدة البيانات.

ويمكن أن يؤدي تحليل البيانات الكمية والنوعية إلى فهم أعمق لطبيعة العنف ضد النساء وانتشاره وأسبابه وعواقبه، ويمكن أن يكشف عن تأثير السياسات والبرامج ذات الصلة.

كما وتتمتع البيانات الكمية والنوعية بنقاط قوة وقيود، وقد يكون أحدهما أو كليهما مناسبًا، اعتمادًا على الغرض والإعداد الذي يتم فيه جمع البيانات والتصميم أو النهج المتبع في جمع البيانات.

- البيانات الكمية:

البيانات الكمية هي مقاييس للقيم أو الأعداد التي يتم التعبير عنها كأرقام (رقمية). غالبًا ما تركز المقاييس الكمية على "كم عدد" و/أو "كم كمية" و/أو "كم مرة". عادة ما تكون طرق جمع البيانات الكمية منظمة للغاية وتتضمن أشكالًا مختلفة من الدراسات الاستقصائية، مثل الدراسات الاستقصائية السكانية، والدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت، والدراسات الاستقصائية وجهًا لوجه، والدراسات الاستقصائية الهاتفية، والدراسات الطولية، واستطلاعات الرأي عبر الإنترنت. ويمكن أن تتضمن البيانات الكمية حول طبيعة العنف ضد النساء والفتيات وانتشاره أسئلة حول أسباب العنف وعواقبه، والمواقف والآراء وسلوكيات طلب المساعدة. وينبغي اختيار الأشخاص المشمولين في عينة المسح بعناية لضمان تمثيلهم للسكان. اذ تعتمد المسوحات

عادةً على أسئلة مغلقة تنتج بيانات رقمية أو بيانات يمكن وضعها في فئات مشفرة رقميًا تنتج بيانات رقمية يمكن أن تكون اسمية أو فئوية (على سبيل المثال، ما هو جنسك؟ ١=أنثى، ٢=ذكر)، الترتيبي أو ترتيب الرتبة (على سبيل المثال، ١= أختلف بشدة مع ٥= أوافق بشدة؛ ١=أبدًا إلى ٥=في كثير من الأحيان) و/أو بيانات المقياس (على سبيل المثال، العمر المسجل بالسنوات). يمكن تحويل البيانات الكمية بسهولة إلى إحصاءات قابلة للاستخدام، مثل النسب المئوية ومتوسط الفروق، وعرضها بسهولة في الجداول والرسوم البيانية والمخططات والأشكال البيانية. (Robin Haarr, ASEAN, 2018, p34-35)

يتم جمع البيانات الكمية عمومًا باستخدام استبانة موحدة، والذي يمكن إجراؤه في مقابلة وجهًا لوجه أو كاستبيان ذاتي. إن عملية تطوير أداة جيدة التصميم وسهلة الاستخدام لجمع البيانات الكمية هي عملية معقدة وتستغرق وقتًا طويلاً، ولكنها ضرورية لنجاح البحث.

قبل البدء، لابد من توضيح ما يراد معرفته، وفقًا لأهداف الدراسة. ثم بعد ذلك، يتم التفكير فيما إذا كان بالإمكان الحصول على جميع الإجابات التي يتم البحث عنها عن طريق استجواب المشاركين، أو إذا كانت هناك حاجة لاستخدام تقنيات إضافية مثل الملاحظة أو تحليل السجلات. كيف سيتم ادارة الاستبانة — عبر الهاتف، أو شخصيًا، أو عبر البريد، أو عبر الحاسوب؟ عند اتخاذ هذا القرار، لابد من الاخذ في الاعتبار مستويات معرفة القراءة والكتابة لدى المستجيبين المحتملين والتأثير الإيجابي أو السلبي الذي قد يحدثه كل خيار على استعداد المستجيبين للكشف عن المعلومات الشخصية.

أخيرًا، اتخاذ القرار فيما اذا تم فهم الموضوع ووضعه بشكل جيد بما يكفي لتصميم استبيان. إذا لم يكن الأمر كذلك، فقد تكون هناك رغبة في إجراء بعض الأبحاث التكوينية لتحديد مجالات البحث وتحسين قضايا اللغة.

(Mary Ellsberg & Lori Heise, 2005, p117).

- البيانات النوعية:

عادة ما تكون البيانات النوعية وصفية أو سياقية (غير رقمية)، ولكنها يمكن أن تكون أكثر من مجرد كلمات أو روايات. ويمكن أن تشمل البيانات النوعية الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية. وتوفر البيانات النوعية فهمًا أعمق ونظرة ثاقبة للظواهر الاجتماعية، مثل المواقف والآراء والممارسات والأسباب والدوافع. وقد يكون من الممكن تحويل البيانات النوعية في شكل كمي. على سبيل المثال، يمكن تنظيم النتائج النوعية للمقابلات حسب الموضوع، ويمكن الإبلاغ عن النتائج عددياً. وتختلف طرق جمع

البيانات النوعية بشكل كبير، ولكنها يمكن أن تشمل مقابلات غير منظمة وشبه منظمة ومنظمة، ومناقشات جماعية مركزة، وملاحظات، وحسابات يومية، وأفلام وثائقية مصورة. تتيح الأسئلة ذات النهايات المفتوحة نطاقًا أوسع من الإجابات، ويمكن للمشاركين الإجابة بأي طريقة يختارونها بكلماتهم الخاصة. وقد تتضمن البيانات النوعية اقتباسات من أشخاص تعرضوا للعنف والتي تضفي الحيوية على عواقب العنف بطريقة أقوى من الأرقام وحدها. ويمكن أن تساعد البيانات النوعية في توجيه عملية تطوير السياسات والبرامج للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، كما أنها مفيدة لرصد وتقييم التدخلات التي تهدف إلى تحسين الخدمات وكذلك تصورات مدى توفر الخدمات وإمكانية الوصول إليها وجودتها للنساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف. (Robin Haarr, 2018, p37)

على سبيل المثال: (Overseas Development Institute, 2017, p5)

- العمر
- المستوى التعليمي – والديها وإخوتها
- الحالة الاجتماعية – إذا كانت متزوجة، كم العمر، ما هو عمر الفتاة (الزوجة) عندما تزوجت؟
- الحالة الاجتماعية للوالدين – بما في ذلك تعدد الزوجات
- أين تعيش؟ أين ولدت؟
- تاريخ الهجرة (ان وجدت)
- المهنة الرئيسية لرب الأسرة/ ما الذي يعتمد عليه منزلك اقتصاديًا في الغالب؟
- العرق/الطبقة/الدين
- الحالة الوظيفية:
- منذ متى وانت تعملين؟ كم تربحين؟ وإذا عاطلة منذ متى؟ كيف يقارن الوضع الوظيفي مع أقرانك، إخوتك، والدك؟ وكيف يمكن مقارنتها بتوقعات أسرة الزوجة/الصديقة؟
- ما مدى استقرار عملك؟
- ما هو شعورك تجاه وظيفتك؟ (عوامل إيجابية؟ عوامل سلبية؟)

ض- أنواع استبانات المسح:

تتضمن استبانات المسح عادة نوعين من الأسئلة وهي كالاتي :

- **أسئلة مغلقة:** يُطلب من المشاركين الاختيار من بين بديل ثابت واحد أو أكثر. ويمكن أن تكون هذه الأسئلة بنعم/لا ("هل ضربك زوجك من قبل أثناء الحمل؟") أو فئات ترتيبية (هل تقولين إن زوجك ضربك في العام الماضي مرة واحدة، مرتين ، أو عدة مرات؟). نوع آخر من الأسئلة المغلقة، وهو بند المقياس، يطلب الإجابة في شكل درجة الاتفاق أو الاختلاف، أو مستوى الشدة (ما هو شعورك تجاه العبارة التالية: يجب على النساء تحمل سوء المعاملة من أجل الحفاظ على العائلة معًا موافق بشدة، موافق، لا أعرف، غير موافق، غير موافق بشدة.)

- **أسئلة مفتوحة:** هذا النوع من الاسئلة لا يقيّد محتوى أو طريقة الرد بخلاف مجال الموضوع (من أخبرت عن موقفك؟ أو (من كان حاضرا في المرة الأخيرة التي تعرضت فيها للضرب؟). غالبية الأسئلة في استبانة المسح ربما تكون على شكل أسئلة مغلقة. تتميز الأسئلة المفتوحة بالمرونة وتسمح للقائم بالمقابلة بالتعمق في الموضوع بشكل أكبر، ولكنها أيضًا تستغرق وقتًا أطول في إدارتها وتحليلها. ولذلك توصي الدراسات بالحد من استخدام الأسئلة المفتوحة عند إجراء استطلاعات واسعة النطاق. قد تسهل الأبحاث التجريبية والتكوينية استخدام الأسئلة المفتوحة من خلال تقديم اقتراحات للإجابات القياسية التي يمكن ترميزها مسبقًا وإدراجها في الاستبانة.

(Mary Ellsberg & Lori Heise, 2005, p119-120).

- أسئلة تكميلية مفتوحة :

هنالك تقدمًا كبيرًا في أبحاث المسح حول الإيذاء على مدار الثلاثين عامًا الماضية، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى جهود الباحثات النسويّات. علاوة على ذلك، تدرك العديد من الناشطات النسويّات اليوم أن اهتماماتهم التجريبية يمكن معالجتها بشكل فعال من خلال الالتزام بـ "قوانين العلوم الاجتماعية الراسخة" .كما تشير الباحثات النسويّات إلى أهمية الاعتماد على الأسئلة المغلقة لأنها لا تمنح المشاركين فرصًا إضافية للكشف عن تجاربهم المسيئة. في البداية، قد لا يقوم الأشخاص بالإبلاغ عن الحوادث لعدة أسباب منها

(على سبيل المثال، خطأ في الذاكرة والخوف من الانتقام). ومع ذلك، إذا تم التحقيق مع المستجيبين لاحقًا من قبل أحد القائمين على المقابلة أو طُلب منهم إكمال الأسئلة التكميلية المفتوحة ذاتيًا، فإن بعض المشاركين الصامتين أو النسيان سيكشفون عن تعرضهم للإيذاء أو الإساءة، أو يكشفون عن أنواع أخرى من المعلومات المهمة المتعلقة بالموضوعات التي يتم تناولها في المسح. ومن الامثلة على هذا السؤال، والذي تم استخدامه في المسح الوطني الكندي الذي أجراه Dekeseredy and Schwartz (١٩٩٨) حول إساءة معاملة المرأة في الجامعة/الكلية. إنها نسخة معدلة قليلاً من تلك التي طورها Smith (١٩٨٧) لمسحه حول إساءة معاملة المرأة في تورونتو، وقد تم مؤخرًا تضمين نسخة مماثلة في مسح جودة الحياة في الحرم الجامعي (CQLS) الذي أجري في مدرسة داخلية كبيرة تقع في جزء من جنوب المحيط الأطلسي بالولايات المتحدة من قبل(Dekeseredy, Burnham, Nicewarner, Nolan, & Hall-Sanchez)

(Walter S. Dekeseredy, 2019, p73-74

٣- بيانات تكلفة العنف ضد المرأة:

إن العنف ضد النساء والفتيات له تكاليف هائلة على المجتمعات، بما في ذلك التكاليف التي تؤثر على النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف ولكن أيضًا على الأسر والمجتمعات والشركات والمنظمات والحكومات والمجتمع ككل. وتؤثر تكاليف العنف ضد النساء والفتيات على أنظمة الرعاية الصحية، وأنظمة الدعم الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، ومنظمات الشرطة، والأنظمة القانونية والقضائية، والتنمية الاقتصادية والبشرية. وتعد تكلفة العنف ضد النساء والفتيات وسيلة لتحديد وتحليل تأثير العنف ضد النساء والفتيات على مستويات مختلفة وعبر مختلف القطاعات. وهناك منهجيات مختلفة لتحديد تكاليف الدراسات ذات أغراض مختلفة: تقييم تكاليف وتأثيرات العنف ضد النساء والفتيات على النساء أو المجتمعات أو المنظمات أو الشركات أو المجتمع بأكمله (تكلفة تأثير العنف ضد النساء والفتيات) أو تقييم التكاليف والموارد اللازمة للاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات من خلال تنفيذ القوانين وسياسات وبرامج لمنع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له، على سبيل المثال، توفير الخدمات للناجين من العنف ضد النساء والفتيات (تكلفة الاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات). ويجب أن تتوفر موارد كافية لتنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل المتعلقة بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك قوانين العنف المنزلي وقوانين حماية الأسرة، وتوفير الخدمات الأساسية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة للناجين من العنف ضد النساء والفتيات. ويعد تقدير تكاليف تنفيذ القوانين والسياسات وتقديم الخدمات للناجين من العنف ضد المرأة أمرًا ضروريًا لتوجيه

تخطيط الموازنة. ستدعم الموازنات الكافية التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له، فضلاً عن توفير خدمات عالية الجودة مع تغطية جغرافية وسكانية كافية.

(Robin Haarr,2018, p16)

ط- الربط بين أساليب جمع البيانات:

تأتي البيانات الإدارية وبيانات الانتشار من مصادر مختلفة، ولها أغراض مختلفة، وتستجيب لأسئلة مختلفة. اذ تتيح البيانات الإدارية وبيانات الانتشار معًا فهمًا أفضل للعنف ضد النساء والفتيات. وهناك حاجة إلى كل من البيانات الإدارية للعنف ضد النساء والفتيات وبيانات انتشار العنف ضد النساء والفتيات من أجل دراسات تكلفة العنف ضد النساء والفتيات.

ومع ذلك، بشكل عام، تجمع دراسات انتشار العنف ضد النساء والفتيات البيانات من عينة تمثيلية من السكان (على المستوى الوطني أو دون الوطني) بحيث يمكن أن تمثل النتائج الانتشار الفعلي للعنف بين السكان. توفر دراسات الانتشار معلومات أكثر تفصيلاً عن السياق الذي يحدث فيه العنف ضد النساء والفتيات، وكيف يؤثر العنف ضد النساء في عموم السكان، وعوامل الخطر والحماية، فضلاً عن سلوكيات طلب المساعدة. وتساعد دراسات انتشار العنف ضد النساء في إنشاء خط أساس يمكن من خلاله مقارنة دراسات انتشار العنف ضد النساء والفتيات الأخرى لرصد التغيرات في انتشار العنف ضد النساء والفتيات والعوامل التي تساهم في العنف ضدهن بمرور الوقت.

على الرغم من أن البيانات الإدارية لا تعكس مدى انتشار العنف ضد النساء والفتيات، إلا أن البيانات الإدارية مهمة لتقييم كيفية ومكان حصولهن على الحماية والخدمات وكيفية استجابة الوزارات والوكالات ومقدمي الخدمات لاحتياجات النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف. ويمكن أن تكشف البيانات عن الأنماط والاتجاهات بمرور الوقت في سلوكيات طلب المساعدة، ونتائج الحالات المبلغ عنها.

توفر دراسات تكلفة العنف ضد النساء والفتيات طريقة لتحديد وتحليل تقديرات التكاليف النقدية للعنف ضد النساء من خلال قياس وتحديد العواقب المختلفة للعنف على الأفراد والأسر والاقتصادات الوطنية. كما يمكن لبيانات التكلفة تقدير تأثير العنف وكذلك تقدير تكاليف تقديم الخدمات الأساسية للناجيات من العنف باستخدام بيانات الانتشار والبيانات الإدارية.

وغالبًا ما تكشف البيانات الإدارية وانتشار العنف ضد النساء عن وجود "تأثير قمع" عندما يتعلق الأمر ببيانات العنف ضد النساء. اذ عادة ما يكون العنف المُعلن عنه أقل بكثير من معدل الانتشار الفعلي بين السكان. بمعنى آخر، فإن انتشار العنف ضد النساء في بلد ما أكبر بكثير من عدد النساء والفتيات اللاتي يكشفن عن العنف الذي يتعرضن له ويسعين للحصول على خدمات الحماية والدعم (استنادًا إلى البيانات الإدارية من مقدمي خدمات العنف ضد النساء والفتيات). وفي المقابل، فإن عدد النساء والفتيات اللاتي يبحثن عن خدمات الحماية والدعم أكبر من عدد حالات العنف ضد النساء والفتيات التي أبلغت عنها وسجلتها الشرطة (استنادًا إلى البيانات الإدارية من الشرطة). عدد حالات العنف ضد المرأة التي تم الإبلاغ عنها إلى الشرطة أكبر من عدد الحالات التي حققت فيها الشرطة (استنادًا إلى البيانات الإدارية الواردة من الشرطة ومسؤولي العدالة). أخيرًا، فإن عدد قضايا العنف ضد النساء والفتيات التي نظرت فيها المحاكم أقل من العدد الذي تم التحقيق فيه (استنادًا إلى البيانات الإدارية من المدعين العامين و/أو المحاكم). ويختلف الفرق بين الانتشار الفعلي للعنف والعنف المكشوف عنه، ولكن يجب فهمه لتقدير تكاليف منع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له والقضاء عليه، ولتخطيط وتطوير السياسات والبرامج (34-
Robn Haar,2018,p32)

ظ- الاختلافات بين أدوات جمع البيانات الثلاث:

-أوجه الاختلاف بين بيانات تكاليف العنف والبيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات:

تُظهر البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات الطلب الحالي على الخدمات ويمكن استخدامها لتقدير تكاليف تقديم خدمات العنف والإبلاغ جزئيًا عن الأثر الاقتصادي للعنف ضدهن.

-أوجه الاختلاف بين بيانات انتشار العنف والبيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات:

لا يمكن استخدام البيانات الإدارية للعنف ضد النساء والفتيات كبديل لبيانات انتشار العنف ضدهن لأن البيانات الإدارية لا توفر قياسًا دقيقًا لانتشار العنف ضد النساء والفتيات بين السكان. البيانات الإدارية ليست ممثلة لأن عددًا كبيرًا من الناجيات من العنف لا يبلغن عن العنف الذي يتعرضون له إلى الوكالات الرسمية أو مقدمي الخدمات.

ويمكن لبيانات انتشار العنف أن تكشف عن نسبة النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف، بينما تظهر البيانات الإدارية عدد الأشخاص الذين يطلبون المساعدة، ومقدمي الخدمات الذين يساعدونهم، وعدد الخدمات اللازمة.

-أوجه الاختلاف بين بيانات تكلفة العنف وبيانات انتشار العنف ضد النساء والفتيات:

تُظهر بيانات انتشار العنف حجم العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات بين السكان. ويمكن لبيانات تكلفة العنف ضد النساء والفتيات تقدير تأثير العنف على الأفراد والمجتمعات والشركات والاقتصاد.

وكما ذكرنا في أعلاه هناك ثلاثة أنواع رئيسية من البيانات التي يتم جمعها وإنشاءها غالبًا لدراسة العنف ضد النساء والفتيات: البيانات الإدارية، وبيانات الانتشار، وبيانات التكلفة ويمكن ايجاز التمييز بين المصادر الثلاث كالاتي:

• يتم جمع البيانات الإدارية بشكل روتيني من قبل مقدمي الخدمات. تأتي البيانات من حالات العنف ضد النساء والفتيات التي تم تحديدها أو الإبلاغ عنها من قبل الأفراد، والتي تم تسجيلها والتعامل معها من قبل السلطات ومقدمي الخدمات، بما في ذلك الشرطة والمدعين العامين والمحاكم والرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية وحماية الطفل والملاجئ والخطوط الساخنة والصحة والتعليم.

• تأتي بيانات الانتشار من الدراسات الاستقصائية، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والسكانية. تسجل بيانات الانتشار حالات العنف ضد النساء والفتيات لمختلف الفئات العمرية (مثل الطفولة، قبل سن ١٥ عامًا والعمر ١٥-٦٩ عامًا)، والمحددات والعوامل التي تساهم في العنف ضد النساء والفتيات، ووصف الجناة، وسلوكيات طلب المساعدة، والعواقب السلبية للعنف ضد النساء والفتيات على الأشخاص، النساء وأطفالهن. تنشئ دراسات انتشار العنف ضد النساء والفتيات خطًا أساسيًا يمكن من خلاله مقارنة دراسات انتشار العنف ضد النساء والفتيات الأخرى لرصد التغيرات في معدل الانتشار والعوامل التي تساهم في العنف ضد النساء والفتيات بمرور الوقت.

• تأتي بيانات التكلفة من دراسات وتمارين التكلفة. وتوفر دراسات تكلفة العنف ضد النساء والفتيات طريقة لتحديد وتحليل التكاليف النقدية للعنف ضد النساء والفتيات والتي يتم تحديدها عن طريق قياس وتحديد العواقب المختلفة للعنف على كل من الأفراد والأسر والاقتصادات الوطنية. وتحلل بيانات التكلفة تأثير العنف على مستويات عديدة وبين مختلف القطاعات، وغالبًا ما تستخدم بيانات الانتشار والبيانات الإدارية.

ويمكن استخدام بيانات الانتشار والبيانات الإدارية لإعلام وتوجيه ودعم دراسات التكلفة.

(Robin Haarr, 2018, P13)

ع- مقاربات التحليل النوعي:

هناك العديد من الطرق المختلفة لتحليل البيانات النوعية كما توجد وسائل لجمعها. ومع ذلك، بشكل عام، تتضمن جميع أشكال التحليل تنظيم البيانات وفقًا لمعايير محددة، وتقليصها إلى مستوى واحد وتكون أكثر قابلية للإدارة، ويمكن عرضها في نموذج للمساعدة في التحليل، وتفسيره. يعد تحليل كميات كبيرة من النص المكتوب أمرًا معقدًا ويستغرق وقتًا طويلاً مثل تحليل البيانات الكمية – إن لم يكن أكثر من ذلك. التحليل النوعي الجيد هو جزء من الفن وجزء من العلم، وقد تمت كتابة مئات الكتب حول هذا الموضوع. وليس المقصود أن يحل تحليل البيانات النوعية محل هذه النصوص أو "التعليم". بل كان المقصود منه التعريف بالعملية وتوجيه الأطراف المهتمة إلى نصوص مفيدة في هذا المجال. بشكل عام، يجب أن تستمر المشاريع التي تتضمن تحليل البيانات النوعية تحت إشراف شخص مدرب على البحث النوعي. لقد وجد إطار عمل الباحثين Miles and Huberman مفيدًا في فهم التحليل النوعي. يتكون التحليل، وفقًا لهم، من "ثلاثة تدفقات متزامنة من النشاط" : تقليل البيانات، وعرض البيانات، واستخلاص النتائج أو التحقق منها. يقدم أولين وزملاؤه نسخة معدلة قليلاً من إطار عمل Miles and Huberman تحدد أربعة تدفقات منفصلة للنشاط – قراءة البيانات، وترميزها، وتقليلها، وعرضها – وكلها تشير إلى عملية تفسير مستمرة. ان هذا التفاعل المستمر النشاط عبارة عن عملية متكررة تبدأ في الميدان وتستمر في المكتب بمجرد جمع جميع البيانات. (Mary Ellsberg & Lori Heise, 2005 , p203)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

العنف ضد النساء هو ظاهرة عالمية تؤثر سلباً على المجتمعات بمختلف مستوياتها، وله تبعات اجتماعية واقتصادية عميقة. في هذا السياق، أصبحت دراسة الكلفة الاقتصادية للعنف أداة مهمة لفهم تأثيراته المالية والاجتماعية على الأفراد والمجتمع. وتوضح هذه الدراسة الخسائر الناجمة عن العنف، سواء من حيث تراجع الإنتاجية أو ارتفاع النفقات الصحية والقضائية، مما يجعلها مرجعاً مهماً لتطوير سياسات فعالة للحد من هذه الظاهرة. وفيما يلي أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، مسلطة الضوء على الأعباء الاقتصادية للعنف ضد النساء وتأثيره على التنمية المستدامة:

١. **خسائر اقتصادية مباشرة:** النساء اللواتي يتعرضن للعنف يتحملن خسائر مالية تتعلق بالعلاج الطبي، والنفقات القانونية، والإجازات المرضية، فضلاً عن تراجع الإنتاجية. هذه العوامل مجتمعة تزيد من الأعباء على الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع التكاليف على أنظمة الرعاية الصحية والعدالة بالإضافة الى انها تقلل من الناتج المحلي الاجمالي .

٢. **تأثير سلبي على الإنتاجية:** النساء المعنفات يعانين من انخفاض في القدرة على العمل والإنتاج، سواء بسبب التبعات الجسدية أو النفسية، مما يقلل من مساهمتهن في سوق العمل ويؤثر على هيكل الاقتصاد بشكل عام.

٣. **تكلفة اجتماعية على الأسرة والمجتمع:** يؤدي العنف إلى تفاقم مشكلات اجتماعية كالفقر، والجريمة، والتفكك الأسري، ويؤثر سلباً على استقرار الأسرة وتربية الأطفال. الأطفال الذين يشهدون العنف معرضون أيضاً لخطر تكرار هذا السلوك في المستقبل مما يسبب انتشارها كظاهرة في المجتمع .

٤. **تكاليف خدمات الدعم:** يتطلب تقديم خدمات الإيواء، والاستشارات النفسية، وبرامج التأهيل للمعتدين استثمارات مالية كبيرة من قبل الحكومات والمنظمات، مما يزيد من الأعباء المالية على المجتمع.

٥. **الأثر طويل المدى على التنمية الاقتصادية:** يحد العنف ضد النساء من مشاركتهن الفعالة في التنمية الاقتصادية، إذ يؤثر على قدراتهن في مجالات التعليم والعمل، مما يعوق تحقيق النمو الشامل في المجتمعات.

٦. **العبء على أنظمة العدالة والقضاء:** التعامل مع قضايا العنف ضد النساء يتطلب موارد قانونية كبيرة، مما يزيد من الضغط على أنظمة العدالة والشرطة.

٧. **تأثير سلبي على الصحة النفسية والمجتمعية:** العنف ضد النساء يؤدي إلى تدهور الصحة النفسية ليس فقط للضحايا، بل أيضاً لأفراد الأسرة المحيطة. هذا يؤثر على جودة الحياة العامة ويزيد من الطلب على خدمات الصحة النفسية التي تشكل تكلفة إضافية على الأنظمة الصحية.

٨. **تقليل فرص التعليم والتطوير المهني:** النساء المعنفات غالباً ما يعانين من ضعف فرص التعليم والتدريب المهني بسبب العنف، ما يحد من قدرتهن على تحسين أوضاعهن الاقتصادية والمساهمة الفعالة في سوق العمل. وهذا يؤثر سلباً على التنمية البشرية ويزيد من الفجوة الاقتصادية بين الجنسين.

٩. **العواقب الاقتصادية طويلة الأمد على الأجيال القادمة:** الأطفال الذين يشهدون أو يتعرضون للعنف قد يواجهون مشاكل في التحصيل الدراسي، مما يؤثر على قدرتهم على دخول سوق العمل في المستقبل. هذه العواقب قد تمتد لعقود، ما يؤثر على نمو الاقتصاد والمجتمع بأجياله المستقبلية.

١٠. **إعاقة التقدم نحو تكافؤ الفرص بين الجنسين:** العنف ضد النساء يمثل عائقاً كبيراً أمام تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين. عندما تعاني النساء من العنف، تكون لديهن فرص أقل للمشاركة الاقتصادية والسياسية، مما يعزز عدم التوازن في المشاركة في صنع القرار ومساهمة المرأة في الاقتصاد.

١١. **تعزيز الفقر المدقع:** العنف يزيد من احتمالية أن تعيش النساء في حالة فقر، حيث يُفقدن فرص العمل أو يتعرضن للتمييز في الوظائف. هذا يجعلهن أكثر عرضة للبقاء في دورات مستمرة من الفقر، مما يثقل كاهل أنظمة الرعاية الاجتماعية.

تشير الاستنتاجات انفا إلى أن العنف ضد النساء ليس فقط قضية اجتماعية، بل هو أيضاً تحدٍ اقتصادي يتطلب حلولا جذرية والحاجة الماسة لتبني استراتيجيات فعالة لمكافحة العنف ضد النساء، بهدف تقليل هذه الأعباء وتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

العنف ضد النساء يمثل تحدياً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً يعوق التقدم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. تشكل دراسة الكلفة الاقتصادية للعنف أداة أساسية للكشف عن التأثيرات المالية والاجتماعية العميقة المرتبطة بها. واستناداً إلى استنتاجات هذه الدراسة، تم تبني مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز الجهود المبذولة للوقاية من العنف ضد النساء والحد من آثاره السلبية. وفيما يلي أبرز هذه التوصيات:

١. **تعزيز جمع البيانات والإحصاءات:** من الضرورة بمكان تطوير أنظمة لجمع البيانات حول العنف ضد النساء، بما في ذلك الكلفة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة. اذ ان البيانات الدقيقة ضرورية لفهم نطاق المشكلة ووضع سياسات ملائمة لمواجهتها.

٢. **إدماج الكلفة الاقتصادية للعنف في السياسات:** ينبغي أن تأخذ السياسات الحكومية في الحسبان الكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء، مع توجيه الاستثمارات نحو برامج الوقاية من العنف، والرعاية الصحية، والخدمات القانونية والاجتماعية.

٣. **زيادة الدعم المالي لخدمات المساعدة:** يجب توفير الموارد المالية اللازمة لدعم خدمات الإيواء، والاستشارات النفسية، وبرامج تأهيل الضحايا والمعتدين، لضمان خروج النساء من دائرة العنف وإعادة تأهيل المعتدين.

٤. **تحسين برامج التوعية والوقاية:** الاستثمار في حملات توعوية شاملة تهدف إلى تغيير السلوكيات والمفاهيم التي تغذي العنف ضد النساء، مع التركيز على المدارس وأماكن العمل.

٥. **تفعيل وتطبيق القوانين بفعالية:** ينبغي تعزيز تطبيق القوانين التي تحمي النساء من العنف بشكل فعال، مع تدريب موظفي القضاء والشرطة لضمان التعامل الجاد مع قضايا العنف ومحاسبة المعتدين.

٦. **تشجيع مشاركة القطاع الخاص:** يجب دعم الجهود الرامية لمكافحة العنف من قبل القطاع الخاص، من خلال تعزيز سلامة النساء في بيئة العمل وتقديم تمويل لبرامج التوعية وخدمات الدعم.

٧. **تمكين النساء اقتصادياً:** توسيع الفرص الاقتصادية للنساء من خلال توفير التعليم والتدريب المهني والوظائف الملائمة بما يساهم في تقليل تعرضهن للعنف ويساعدهن في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

٨. **تعزيز التعاون بين المؤسسات:** يجب تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لمكافحة العنف ضد النساء، بما في ذلك تقديم الدعم المالي والتقني لبرامج الوقاية والاستجابة.

٩. **إدراج العنف ضد النساء في أجندة التنمية المستدامة:** ينبغي أن يكون مكافحة العنف ضد النساء جزءاً من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على العدالة والتنمية الاجتماعية.

١٠. **قياس الأثر الاقتصادي المستدام:** من الضروري إجراء تقييم دوري للأثر الاقتصادي للعنف لضمان فاعلية واستدامة السياسات والبرامج المتبعة في الحد من العنف وتحسين أوضاع النساء.

١١. **تعزيز برامج التأهيل النفسي والعلاج السلوكي للمعتدين:** يجب تطوير برامج تأهيلية موجهة للمعتدين تشمل العلاج النفسي والسلوكي، بهدف تقليل معدلات العنف المتكرر وتحقيق تغيير مستدام في سلوك المعتدين.

١٢. **تطوير حملات توعية تستهدف الرجال والشباب:** يجب أن تشمل حملات التوعية فئات الرجال والشباب لرفع الوعي حول العواقب الاقتصادية والاجتماعية للعنف ضد النساء، وتعزيز ثقافة الاحترام والعدالة بين الجنسين.

١٣. **تشجيع الإبلاغ عن حالات العنف:** تعزيز ثقة النساء في النظام القانوني من خلال توفير آليات سهلة وآمنة للإبلاغ عن العنف، بما في ذلك الخطوط الساخنة والمراكز المجتمعية، مع ضمان حماية الضحايا من الانتقام.

١٤. **توسيع نطاق التعليم حول العنف في المناهج الدراسية:** يجب إدراج مواضيع تتعلق بالعنف ضد النساء والعدالة بين الجنسين في المناهج الدراسية، لتعزيز الوعي منذ سن مبكرة حول أهمية احترام حقوق المرأة ومكافحة العنف.

١٥. **تعزيز الشراكة مع وسائل الإعلام:** التعاون مع وسائل الإعلام لنشر حملات توعية فعالة، وتغطية قضايا العنف ضد النساء بشكل يتسم بالمسؤولية ويشجع على التغيير الإيجابي في المجتمع.

١٦. **تطوير برامج إعادة إدماج النساء الناجيات من العنف:** توفير برامج متخصصة لدعم النساء الناجيات من العنف في إعادة بناء حياتهن، بما يشمل التدريب المهني، الإرشاد الوظيفي، وتقديم الدعم المالي للتمكين الاقتصادي.

١٧. **دعم المجتمعات الريفية والمهمشة:** توجيه الجهود بشكل خاص نحو المناطق الريفية والمجتمعات المهمشة، حيث قد يكون العنف ضد النساء أكثر انتشاراً والفرص المتاحة لطلب المساعدة أقل. يجب توفير خدمات الدعم لهذه المجتمعات وضمان وصولها بسهولة.

١٨. **تحفيز التعاون الدولي:** تعزيز التعاون بين الدول لمشاركة الخبرات والموارد في مكافحة العنف ضد النساء، والاستفادة من تجارب البلدان التي حققت تقدماً في هذا المجال.

ان تطبيق التوصيات انفا سيؤدي إلى الحد من ظاهرة العنف ضد النساء، وسيعزز التنمية المستدامة عبر تقليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الظاهرة.

الملاحق

عناصر منهجية التكلفة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للعنف ضد المرأة:

ملحق (١) منهجية التكلفة المباشرة

نوع التكلفة	مقاييس التكاليف	الركائز الأساسية	فئات التكلفة	مستوى التكاليف
تكاليف قابلة للقياس المباشر	تشمل تكلفة العلاج الطبي لمختلف أنواع الأمراض الجسدية والإساءة العقلية – مثل فواتير الأطباء/المستشفيات للإصابات الجسدية وفواتير الرعاية النفسية والاجتماعية؛ تكاليف تدخل القانون/الشرطة؛ فقدان الدخل بسبب الغياب عن العمل.	• تكلفة الوحدة • التكلفة التشغيلية التناسبية • إجمالي التكلفة التشغيلية	• تكلفة الخدمات • الخسائر المادية الشخصية والنفقات النقدية للناجين بسبب العنف • خسارة الدخل نتيجة الوفاة والعجز وانخفاض إنتاجية العمل • تكلفة الخدمات • التكلفة الشخصية • خسارة الدخل	• جزئي–متوسط • كلي

ملحق (٢) منهجية التكلفة غير المباشرة

نوع التكلفة	مقاييس التكاليف	الركائز الأساسية	فئات التكلفة	مستوى التكاليف
التكاليف غير المباشرة (التكاليف	أدت التدابير إلى خفض الناتج		• فقدان الناتج الاقتصادي	• على مستوى الاقتصاد

التي يصعب قياسها بشكل مباشر)	المحلي الإجمالي نتيجة للروابط بين توليد الدخل وانخفاض الطلب بسبب فقدان أيام عمل الإناث. ويؤدي هذا الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي الخاص بدوره إلى انخفاض الطلب الفعلي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي، بسبب ترابطهما في التدفق الدائري لتوليد الدخل.			• قطاعية

ملحق (٣) التكاليف المستحثة

نوع التكلفة	مقاييس التكاليف	الركائز الأساسية	فئات التكلفة	مستوى التكاليف
التكاليف المستحثة (التكاليف التي تؤدي إلى مزيد من الروابط والتي سيكون لها آثار	يمثل انخفاضًا إضافيًا في الناتج المحلي الإجمالي بسبب فقدان الطلب على المنتجات			

ثانوية)	المترابطة مع المنتجات المتضررة بشكل غير مباشر.			

(Measuring the Economic Costs of Violence Against Women and Girls , Facilitator's Guide, Commonwealth Secretariat 2022 ,p12).

المصادر :

- **المصادر العربية:**

١- ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم: ديناميات الانحراف والجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٨.

٢- احمد حسن عبد الله الربيعي: العدالة الجنائية والانحراف الاجتماعي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد/كلية الآداب–قسم الاجتماع.

٣- أكثر من حبر على ورق (التقييم بعد عامين من إعتماد قانون الناجيات الإيزيديات) ، التحالف للتعويضات العادلة ، مؤسسة زيان لحقوق الإنسان.

٤- الامم المتحدة : حقوق الانسان ، مكتب المفوض السامي، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة https://www.ohchr.org/ar/ohchr_homepage

٥- ايمان علي معبد الزهري،العنف ضد المرأة دراسة نظرية لاثاره عليها، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة العربي بن مهيدي، المجلد ٨ ،٢٠٢١.

٦- برنامج الإغاثة المؤقتة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في العراق : مخطط منح الناجين عملياً و توصيات لتحسينه ، ٢٠٢١ ، ص٤ متاح على الرابط :
https://irp.cdn website.com/16670504/files/uploaded/Yazda_Publication–

٧- بشرى العبيدي، صورة المرأة الاجتماعية الصورة الاجتماعية وصورة الذات للمرأة في المجتمع العراقي– رسالة دكتوراه في الفلسفة وعلم الاجتماع، بغداد،٢٠١١.

٨- بلقيس الحجامي، بناء مقياس العنف الموجه نحو المرأة العراقية، رسالة ماجستير جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد ، بغداد،٢٠٠٦ .

٩- تحسين جمع البيانات الادارية بشأن العنف ضد المرأة واستخدامها ، الارشاد الفني العالمي ، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و منظمة الصحة العالمية ، ٢٠٢٢.

١٠- تقدير تكلفة العنف الزوجي في المنطقة العربية نموذج عملي، الأمم المتحدة، الاسكوا، ، بيروت 2017 .

١١- تقرير أنتهاكات داعش .

١٢- جليل وديع مشكور: العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٧.

١٣- حسن أبراهيم أحمد، العنف من الطبيعة الى الثقافة، دراسة أفقية، دار الناشر للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، دمشق، ٢٠٠٩.

١٤- د. سكينة النصراوي، نظرة عامة حول منهجيات احتساب تكلفة العنف ضد المرأة، نظرة عامة حول منهجيات احتساب تكلفة العنف ضد المرأة، الاسكوا، 7آذار/ مارس ٢٠.

١٥- د.فلاح مبارك زيدان، الإستراتيجية العربية لمواجهة ظاهرة العنف الطائفي بعد ثورات الربيع العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، اذار ٢٠١٦.

١٦- دنكال تشابل , العنف , مركز المعلومات الاستراتيجي , بيروت ١٩٩٨.

١٧- رشيد عمارة ياس ، تغير آليات العدالبة الإنتقالية ، مجلة الدراسات السياسية و الأمنية ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، حزيران ٢٠٢٢.

١٨- سالم ساري وخضر زكريا، مشكلات مجتمعية راهنة، الاهاري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤.

١٩- سكينة النصراوي، نظرة عامة حول منهجيات احتساب تكلفة العنف ضد المرأة ، الاسكوا ،٢٠١٩ .

٢٠- طريف شوقي: الابعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢١- فائزة باباخان، الوضع القانوني لحقوق المرأة في التشريعات العراقية –دراسة مقارنة ، ط١، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، العراق ،٢٠٠٩.

٢٢- معن خليل عمر: علم اجتماع العنف، دار الشروق، عمان، ٢٠١٠.

٢٣- هاني خميس احمد عبد: سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨.

٢٤- هبة محمد حسن، الإساءة الى المرأة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة،٢٠٠٣ .

- **المصادر الأجنبية:**

1- Campbell, J., & Lewandowiski, L. ,Mental and physical health effects of intimate partner violence on women and children. Anger, Aggression, and Violence, Vol. 20 (1), (1997).

2- Clevenland, H., Herrera, V., & Stuewig, J. , Abuse males and abused females in adolescent relationships: Risk factors similarity and dissimilarity and the role of relationship seriousness. Journal of Family Violence, Vol. 18 (6), (2003).

Counting the cost : The Price Society Pays for Violence Against Women, care-international.org.

3- ennice, J., Resick, P., Mechanic, M., & Astin, M. The relative effects of intimate partner physical and sexual violence on posttraumatic stress disorder symptomatology. Violence and Victims, Vol. 18 (1), (2003).

4-Geraldine Terry, poverty reduction and violence against women; Exploring links. Assessing impact, development in practice, Taylor & Francis Journals, vol. 14(4), January 2004.

5- Heidi I. Hartmann Louise Laurence Roberta Spalter::Roth and Diana M. Zuckerman, Measuring the Costs of Domestic Violence Against Women and the Cost-Effectiveness of Interventions: An Initial Assessment and Proposals for Further Research, Institute for Women's Policy Research, Washington, April 1997.

6- How to use survey data to prevent and combat violence against women and girls, OSCE, 2020.

7- Improving the collection and use of administrative data on violence against women: global technical guidance, UN Women and World Health Organization, 2022.

8- Lorraine Greaves, Olena Hankivsky& JoAnn Kingston-Riechers, Selected Estimates of the Costs of Violence Against Women, Centre for research on violence against women and children,1995.

9- Mary Ellsberg & Lori Heise, Researching Violence Against Women, a practical guide for researchers and activists, PATH, United States.

10- Measuring the Economic Costs of Violence Against Women and Girls, Facilitator's Guide, Commonwealth Secretariat 2022, London.

11- Oprica, V. , Gender equality and conflicting attitudes toward women in post-communist Romania. Human rights review, 9(1), 2008.

12- Qualitative data collection tools used for the study on Intimate Partner Violence in South Asia, Overseas Development Institute, March 2017.

13- Robin Haarr, ASEAN Regional Guidelines on Violence against Women and Girls Data Collection and Use, UN Women &Australian Aid, April 2018.

14- Sinéad Ashe, Nata Duvvury, Srinivas Raghavendra, Stacey Scriver, and Diarmuid O'Donovan, Methodological Approaches for Estimating the Economic Costs of Violence against Women and Girls, UKaid.

15- Sylvia Walby and Andrew Myhill, new survey methodologies in researching violence against women, British Journal of Criminology, 41(3), 2001.

16- Sylvia Walby, ensuring data collection and research on violence against women and domestic violence: article 11 of the Istanbul convention, A collection of papers on the Council of Europe Convention on preventing and combating violence against women and domestic violence, Council of Europe, March 2016.

17- Tanis Day, Katherine McKenna& Audra Bowlus, The Economic Costs of Violence Against Women: An Evaluation of the Literature, United Nations, 2005.

18- Violence against women: a statistical overview, challenges and gaps in data collection and methodology and approaches for overcoming them" Organized by: UN Division for the Advancement of Women in collaboration with: Economic Commission for Europe (ECE) and World Health Organization (WHO), Geneva Switzerland, April, 2005.

19- Walter S. Dekeseredy, Innovative methods of gathering survey data on violence against women ,19 August 2019.